

جامعة سيدي محمد بن عبد الله  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
ظهر المهرارز - فاس



مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان  
تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية  
تخصص: علم الاجتماع

## الهجرات النسائية إلى المغرب

ديناميات النشاط الاجتماعي والفعل المنظم  
حالة مهاجرات من السنغال والكونغو الديمقراطية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تحت إشراف الأستاذة:

أسماء بنعدادة

إعداد الطالب:

رشيد بن بيه

ر.و.ط. 2098040049

السنة الجامعية 2018/2019

## مقدمة عامة

عَدَّتْ لنا فكرة البحث في موضوع الهجرة النسائية الوافدة على المغرب، بعد الانتهاء من مناقشة بحث الماجستير<sup>[1]</sup>، غير أننا لم نتمكن من إعادة البناء المعرفي والأكاديمي للأفكار المقدمة في مشروع الدكتوراه الأولي، إلا بعد تعميق الأستاذة المشرفة على هذا العمل، فهُمَّنَا بحقل الدراسات النسائية، وتاريخ النساء وقضايا النوع الاجتماعي، واتجاهاته النظرية والمعرفية والإجرائية، ما جَبَّنَا مشكل تغيير موضوع الأطروحة، وإضاعة الوقت والجهد.

انشغلنا بهذه الفكرة التي أصبحت تُوجِّه قراءتنا لمدة غير يسيرة، وتَبَيَّنَ لنا، بعد تحيين قائمة ببيولوجرافية أن أغلب الأبحاث<sup>[2]</sup> التي تناولت ظاهرة الهجرة من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب، لم تخصص المرأة المهاجرة بتحليلات مُوسَّعة إلا في حالات محدودة، بالرغم من كثافة النشاط السوسيو اقتصادي للمرأة المهاجرة البادي للعيان في عدة مدن مغربية، مثل الدار البيضاء، والرباط...

تَبَيَّنَ وقتئذ أننا لم نتمكن من التخلص من إِبْسْتِيم الصمت حول دور النساء في المجتمع عموماً، كما هو حال الأبحاث التي تناولت الهجرة من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب من دون التركيز على دور النساء فيها، بالرغم من الانتشار الواسع لمقاربات النوع، ونظريات المعرفة المُنْتَبِهة لتأثير جنس الباحث في المعرفة المُنْتَبِجة؛ ما شكل بالنسبة لنا لحظة تَفَكُّر (Réflexivité) أساسية.

وإزدادت فكرة البحث في الهجرة النسائية لدينا رسوخاً لَمَّا أنتهى إلى علمنا أن الدراسات الثلاث المكتوبة حول الموضوع أنجزتها باحثات في الهجرة، وهن: "نازارينا لنزا" (Nazarena Lanza)، و"كلير أسكوفيه" (Claire Escoffier)، و"لورونس مارفينغ" (Laurent Marfaing)، ما يوحي أن قضايا النساء أُريدَ لها، عموماً، أن تبقى في دائرة الاهتمام النسائي فقط.

ويتعلق الأمر بظاهرة عامة؛ إذ كانت النساء الباحثات أول من طرح موضوع الهجرة النسائية مثل "ميرجانة مورو فزريك" (Mirjana Morokvasic)، سنة 1984 و"لورا أوسو كاساس" (Laura Oso)

[1] تناول هذا البحث موضوع الهجرة الوافدة من أفريقيا الغربية على المغرب، ينظر:

Rachid BEN BIH, *Migrants d'Afrique de l'Ouest au Maroc, Etablissement des Subsahariens au Maroc et gestion étatique du phénomène migratoire*, éd., Paris, l'Harmattan, 2015.

[2] ارتبنا أن نؤجل عرض ومناقشة الأبحاث والدراسات الواردة هنا إلى الفصل التمهيدي من هذا البحث، واكتفينا فقط بالإشارة إلى اتجاهات البحث في هذا التقديم.

(Casas)، على خلاف الباحثين الرجال الذين مازالوا يدرسون الهجرة من دون البحث في دور النساء فيها، مع استثناءات محدودة، وطفرة نوعية مثلها تحديدا الجغرافي البريطاني ذي الأصول الألمانية "إرنست جورج رانفستين" (Ravenstein Ernest George) الذي أكد منذ سنة 1885 على أن النساء أكثر عددا من الرجال في بعض الهجرات الداخلية، خلافا للاعتقاد السائد (تنظر الوثيقة 1 في الملحق). إن هذا السبب الموضوعي هو الذي دفعنا إلى اختيار موضوع الهجرة النسائية الوافدة (L'immigration) على المغرب، وتحديدًا من دولتي السنغال والكونغو الديمقراطية؛ ما جعلنا، وفقا لهذا الاختيار، ندخل تغييرا في جنس الباحث المُنتج للمعرفة حول الهجرة النسائية، سيما وأن هذه المعرفة تتأثر بجنس مُنتجها (رجل/امرأة)، كما انتبهت إلى ذلك الحركة النسائية، التي تشكل طروحاتها حسب "إمانويل فاليرشتاين" (Immanuel Wallerstein) تحديًا لتقافة علم الاجتماع لأنها كشفت أن "عالم المعرفة كان متحيزًا بطرق متعددة؛ إذ وقع تجاهل للنساء باعتبارهن أشخاص مؤثرين في حركة المصير الإنساني"<sup>[1]</sup>.

لم نختر هذا الموضوع لأسباب ذاتية محضة، لأننا لا ننتهي إلى فئة المهاجرين، ولا إلى جمعية تهتم بشؤونهم، وإن من شأن هذا المعطى أن يرسم المسافة الضرورية بين ذات الباحث وموضوعه، التي تُمكنه من الوصول إلى الموضوعية. لقد تناول الهجرة في بدايات تشكل المعرفة حول الظاهرة مهاجرون عاشوا تجربة الاستقرار في غير بلدهم، من دون أن يعني ذلك أن انتماءهم لفئة المهاجرين أُنز سلبا في المعارف التي أنتجوها، فدراسات عبد الملك صياد، و"وليام اسحق طوماس" (William Isaac Thomas)، و"روبر إزرا بارك" (Robert Ezra Park)، و"لويس وورث" (Louis Wirth) مثلا تظل من المراجع الكلاسيكية في سوسيولوجيا الهجرة<sup>[2]</sup>.

غير أن انتقاء هذ الجانب الذاتي، والذي يُساعد على تحقيق الموضوعية، لا يجب أن يحجب الزوايا التي ننظر منها إلى الموضوع، ونعني بها الانتماء لجنس الرجال، من جهة ولمجتمع تحكمه أنظمة رمزية مُوصمة (Stigmatisant) للمرأة والإنسان الأسود، والمنتمي للبلدان الأفريقية، من جهة أخرى. وإن من شأن الوعي بهذه الإكراهات الاجتماعية، في كل مرحلة من مراحل البحث، أن يُحررنا

[1] إمانويل فاليرشتاين، "تراث علم الاجتماع ووعدهم العلوم الاجتماعية"، (ترجمه عن الإنجليزية محمود الزوايدي)، إضافات، العددان الثالث والرابع، صيف وخريف 2008، ص. 9-49، (تنظر ص. 45)

[2] تُنظر القائمة الببليوغرافية في نهاية هذا البحث.

من أسر هذين الموقعين؛ لذا حاولنا مغادرتهما (موقع الجنس، والانتماء) عبر موضعتهما (Objectivation) إبستمولوجيا.

على هذا النحو، يساهم الوعي بعوائق البحث في إنتاج معرفة مُحايدة نسبيا. وقد لاحظنا في الدراسات<sup>1</sup> التي تناولت الهجرة من دول الساحل وجنوب الصحراء في المغرب، تَضْمُنُهَا لأحكام قبلية، مُتَّهَمَة المجتمع المغربي في كُليته بالعنصرية، ما يبين أثر الموقع الذي ينظر إليه الباحث (الغربي)، في إنتاجه للمعرفة، فعندما يتعلق الأمر بمجتمع غير المجتمع الأوروبي، غالبا ما تطفو إلى السطح التصورات الاستشراقية.

ويضاف إلى هذه المُسوِّغات المعرفية، كون الدراسات التي تناولت الهجرة النسائية من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب، رغم قلتها، لم تستند إلا إلى مقاربتين لبناء تحليل وفهم الظاهرة، هما: المقاربة السوسيو تاريخية، ومقاربة الشبكات الاجتماعية (Approche des réseaux sociaux) علما أن هناك نظريات ومقاربات أخرى<sup>[2]</sup>، من شأن استدعائها إما: الوصول إلى أفكار جديدة في الهجرة النسائية الوافدة على المغرب، أو كشف محدودية هذه النظريات، سيما وأنها أُنتجت بناءً على الواقع التاريخي لمجتمعات استقبال المهاجرين الغربية، وبالتالي لا تُسعفنا بشكل واسع على فهم هجرة نساء دول الساحل وجنوب الصحراء، التي تسير في اتجاهات غير معتادة: من بلد إفريقي إلى آخر؛ خلافا للهجرات الدولية السابقة التي تنطلق من البلدان النامية في اتجاه البلدان المتقدمة، وتتم، غالبا، بشكل قانوني.

وتَحَكَّم في اختيارنا دراسة هجرة نساء السنغال والكونغو الديمقراطية الاختلافات البيئية بين هاتين المجموعتين المهاجرتين: فمن جهة تنتمي مهاجرات السنغال إلى منطقة الغرب الأفريقي، التي تعرف إرثا استعماريًا مماثلا، نسبيا، للمغرب، وانتشارا واسعا للإسلام، وعلاقات تاريخية موعلة في القدم مع المغرب، ومن جهة أخرى تُمثِّل نساء الكونغو منطقة إفريقيا الوسطى، المتميزة بسيادة للمسيحية، وحدائقة علاقات المغرب مع هذه الدولة؛ والتي تعود إلى الستينيات (1960). وتسمح هذه الاختلافات بإثراء التحليل، وتعميق المقارنة. لقد سبق "جورج بلاندي" (George Balandier) في كتاب

[1] ينظر مثلا:

Jean Louis EDOGUE NTANG; Michel PERALDI, «Un ancrage discret: L'établissement des migrations subsahariennes dans la capitale marocaine», In: Michel PERALDI, (dir.), *D'une Afrique à l'autre, migration subsaharienne au Maroc*, Paris, éd. Karthala, 2011, p. 50 et 51.

[2] سوف نحلل بتفصيل هذه النظريات في الفصل التمهيدي التالي لهذا التقديم.

السوسيولوجيا الراهنة لإفريقيا السوداء أن انطلق من دولتين اعتبرهما تمثلا لمجموع دول منطقتين أفريقيتين، واختار، لإجراء المقارنات الضرورية، دولة الغابون لكونها تمثل الغرب الأفريقي، والكونغو لخصوصياته، وانتمائه لأفريقيا الوسطى، وتمثيله لها<sup>[1]</sup>.

ويطرح موضوع الهجرة النسائية الوافدة على المغرب قضايا نظرية في غاية الأهمية، لكون هذه الهجرة تتم من جهة بين بلدين ناميين، وأن الدراسات التي سعت إلى فهمها من جهة أخرى، باستثناء أعمال سمير أمين و"جون لوب أمسيل" (Jean-Loup Amselle)، تتوسل بمقولات أنتجت وفق التجربة التاريخية للبلدان الغربية المتقدمة المستقبلية للهجرات، والتي كانت في أمس الحاجة إليها بالنظر لتطورها الاقتصادي، وانتقالها الديمغرافي...

وبإمكاننا تجاوز هذين العائقين بربط الهجرة النسائية بالتحويلات البنوية التي عرفتها بلدان الانطلاق (السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية)، والحذر معرفيا من المقولات التي أنتجت في سياقات الهجرة إلى دول أوروبا. ويظل العائق الأكبر، في نظرنا هو دراسة المهاجرات انطلاقا من تحليل الظروف التي أنتجتهن في البلد الأصلي؛ إذ لا نملك إلا معلومات ديمغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وحضرية، حاولنا استثمارها أقصى الاستثمار من أجل فهم أسس ديناميات الهجرة انطلاقا من بلد الانطلاق؛ إذ يتطلب الأمر الانتقال إلى هاتين الدولتين للبحث في ظروف المهاجرات هناك، وهي مهمة صعبة، وغير ممكنة بالنسبة إلينا حاليا.

ونحتاج من خلال تناولنا هذا الموضوع حول اعتبار الهجرة النسائية شكلا من أشكال الاستجابة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة في إطار برامج التقويم الهيكلي<sup>[2]</sup> والتكيف الليبرالي في السنغال والكونغو الديمقراطية، منذ نهاية سنوات الثمانينات (1980). وعلى خلاف ما هو سائد، لم تنته هذه البرامج بانقضاء المدة الزمنية التي خصصت لتنفيذها، فجميع الدول التي طبقت هذه السياسات، أصبحت محكومة منذ تلك الفترة وإلى الآن بالإطار الذي وضعته هذه البرامج منذ نهاية الثمانينات؛ ما يعني أهمية هذا المُحدّد؛ سيما وأن "الظاهرة المدروسة حسب السوسيولوجي الهندي

[1] جاك لومبار، مدخل إلى الإثنولوجيا (ترجمه عن الفرنسية حسن قبيسي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1997، ص. 313.

[2] يقصد به مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي عرضها صندوق النقد الدولي منذ سنة 1979 على الدول طالبة الإئتمان. ويعتمد هذا الصندوق شروطا عدة، تطورها أربعة مصطلحات هي: ليبرالية، وتحرير، واستقرار، وخصصة. وقد صاغ صندوق النقد الدولي الإصلاحات المقترحة على الدول طالبة الإئتمان، على نهج مقياس واحد، رغم الاختلافات التي تميزها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا... ينظر: إرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، (ترجمه عن الألمانية عدنان عباس علي)، عالم المعرفة، عدد أبريل 435، الكويت، 2016، ص. 45 وما بعدها.

"أندي بيتاي" (Andre Beteille) لا يمكن فصلها دون ربطها بالتاريخ وبالاقتصاد السياسي وبطبيعة النظام السياسي<sup>[1]</sup>.

تقودنا هذه الموجهات النظرية إلى مراجعة مفهوم الهجرة نفسه، وبعض مقاربات تحليل الظاهرة ومقولاتها بغير بناء تحليل سوسيولوجي يأخذ بعين الاعتبار سياقات الهجرة وخصوصياتها، ودينامياتها. فبقدر ما تساهم الهجرة في التأثير على وضع المهاجرات وهويتهم، تؤدي كذلك إلى وسم محليات (Localités) الاستقرار بحضورهن الثقافي والاجتماعي، وتكشف الانتقالات (Mutations) التي شهدتها علاقة المغربي بأفراد البلدان الأفريقية، والاستمراريات (Continuités) التي تنتجها هذه العلاقة، والإليات الاجتماعية (Mécanismes sociaux) التي تحركها.

وإذا كانت دراسات النوع الاجتماعي، تُحلّل الهجرة في ضوء مفهوم الهيمنة المركبة (Intersectionnalité): العلاقات بين الجنسين، والموقع الطبقي، والانتماء الإثني، والتجربة الكولونيالية، فإننا نطمح إلى أبعد من ذلك، بالتركيز على الكيفية التي تساهم بها المحددات الماكرو بنيوية في فرض وضعيات عيش جديدة على المرأة، تجعلها متحررة من علاقات النوع التقليدية في مرحلة أولى، وتدفع بها في مرحلة ثانية إلى الهجرة، وتبني نشاط اجتماعي محدد في مرحلة ثالثة.

اعتمدنا في البحث مقارنة سوسيو إثنوغرافية، تستند بالدرجة الأولى على الملاحظة والوصف، وتحليل السياقات. ويبرر ذلك باختلافنا عن المجموعات المدروسة من حيث الإنتماء الجغرافي والثقافي... إننا أمام جماعات مهاجرة شبيهة بتلك التي يدرسها الأنثروبولوجيون، فبينما كان هؤلاء ينتقلون إلى بلدان أخرى لمعاينتها، ومعايشتها (Observation participante)، تُوفر الهجرة فرصة لهذه الجماعات المختلفة بالتوافد على المغرب، ما يبرر، في عدة جوانب، مقارنة البحث المعتمدة؛ دون أن يعني ذلك، أننا نقصر المقاربات الأنثروبولوجية على الجماعات المختلفة... بل أصبحت هذه المقاربة توظف لدراسة المؤسسات الحديثة والأوساط الحضرية...

[1] نقلا عن ساري حنفي، "الأخطاء الشائعة في كتابة مقالات البحث الاجتماعي"، إضافات، العددان، 26-27، ربيع-صيف، 2014، ص. 6-11، (تنظر ص. 6).

تنظر الدراسة الأصلية:

Andre BETEILLE, «The Vocation of Sociology: A Pragmatic View», *Global Dialog*, [Online], vols. 3-2, 2013, pp. 4-5. Available on <URL: <http://globaldialogue.isa-sociology.org/the-vocation-of-sociology-%e2%80%93-a-pragmatic-view/>> [accessed 11 April 2016].

وبالنظر لاعتبارات نظرية ومنهجية كثيرة تحتاج الشرح والتبرير، والتي لا يمكن أن تستوعبها هذه المقدمة العامة، ارتأينا أن نخصص فصلاً تمهيدياً نُحلّل فيه مجمل هذه المُسوِّغات.

لقد تطورت ظاهرة الهجرة واكتسبت أبعاداً عدة، وصيغت حولها جملة مقاربات. كما ازداد التشكيك في عبارات ظلّت لردح من الزمن مقبولة في أوساط الباحثين مثل: ميدان البحث، وإطاره الزمكاني... وإن إنجاز بحث دون مُراجعة نقدية للمنطلقات النظرية والمنهجية في ضوء ما حصل من تراكمات وقطائع معرفية، لن يُمكن من تحقيق إضافات نوعية في سيرورة إنتاج المعرفة حول الهجرة.

غايتنا من تخصيص فصل تمهيدي للبحث هو مناقشة هذه القضايا المنهجية، أما إفرادنا تسعة فصول لتحليل الظاهرة، فنُروم من خلاله تقادي الفصل بين النظري والمنهجي، وبناء علاقة أفقية بين عناصر البحث الأساسية: النظرية، والمنهج والظاهرة؛ لأن البدء بما هو نظري في مرحلة أولى ثم الميداني في مرحلة تالية، يحيل على تراتبية عمودية<sup>[1]</sup>، وافترض غير مُعلنٍ مفاده أن النظري يقع في الأعلى لأنه الأصل، بينما يحتل الميداني الأسفل لأنه أقل أهمية.

وتبعاً للاعتبارات السابقة، يَنُنظّم عملنا في ثلاثة أقسام:

**يعرض القسم الأول** ديناميات التوافد من بلدان الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب، ويبحث في المحددات المُحرّكة لهذه الهجرات، انطلاقاً من تلك التي تُفصّح عنها الظاهرة في مستويات محلية في بلد الاستقرار، وخاصة المحددات الميكروبنوية. وإذا ما كان هذا النوع من التحليل، يُمكن أن ينطبق على جميع الظواهر، فإننا احتطنا منهجياً من هذا المنزلق؛ إذ أننا لن ندرس إلا المحددات البنوية التي تكشف عنها الظاهرة، والملاحظة في جماعات المهاجرات، والتي يمكن التأكد منها عبر تحليل سياقات الهجرة. وتوزع هذا القسم على ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: سوسيو إثنوغرافية أمكنة وجماعات نسائية مهاجرة؛**

**الفصل الثاني: المحددات البنوية والأنثربولوجية لهجرة النساء؛**

**الفصل الثالث: ذاكرة المهاجرات ومساراتهن في الهجرة؛**

**ويرمي القسم الثاني** إلى تحليل ديناميات حضور النساء المهاجرات في المجتمع المغربي، من جهة علاقاتهن الاجتماعية، والسرديات المشكلة حولهن، وأشكال النقل الثقافي التي تحدث بفعل نشاطهن

[1] اسماعيل ناشف، "صمت الظواهر: مقاربات في سؤال المنهج"، إضافات، العدد 10، ربيع 2010، ص. 144-117، ص. 141

الاجتماعي، ونوعية الإرث الثقافي الذي يجسده هذا الحضور في محليات البحث. وقد حاولنا في ثلاثة فصول تحليل هذه الديناميات كما يلي:

**الفصل الرابع:** الوضعيات السوسيو مهنية والعوامل الاجتماعية للمرأة المهاجرة؛

**الفصل الخامس:** المرأة المهاجرة في نسق علاقات التفاعل الاجتماعي؛

**الفصل السادس:** ثقافة المرأة المهاجرة وأشكال تنظيم حياتها الاجتماعية؛

ويحلل القسم الثالث، والأخير ديناميات الفعل الاجتماعي المنظم للنساء الوافدات على المغرب، ويبيّن كيف استطعن التأثير في المجتمع المغربي، وإعادة التموّج في الفضاء الاجتماعي، باستثمار مورد الدين، والتنظيمات الجماعية، والعلاقات المؤسسية. ويتعلق الأمر بالديناميات البارزة، وإن كانت تتطور بايقاعات بطيئة، وتتمثل هذه الديناميات في:

**الفصل السابع:** دينامية التدين؛

**الفصل الثامن:** دينامية الفعل المدني المنظم؛

**الفصل التاسع:** دينامية التشغيل الذاتي والعلاقات الشغلية.

لا ندّعي في هذا العمل الإحاطة الشاملة بالموضوع، لأن ذلك يفترض منا، ليس فقط دراسة هاتين الجماعتين المهاجرتين في المغرب، وإنما الانتقال كذلك إلى بلدانهم الأصلية لدراسة وضعيتهن قبل الهجرة. كل ما نطمح إليه هو الوصول إلى أسئلة بحثية جديدة؛ ندمجها في مشروعنا البحثي المستقبلي، وقد اخترنا ألا ندخل على مُنطلقنا النظري والمنهجي: الاشكالية، والفرضيات، تحديداً أي تعديلات تُوافق نتائج البحث. وكما يبدو من الخاتمة، فإن بعض خلاصات بحثنا، تقع خارج دائرة الفرضيات المحددة سلفاً لهذا العمل. ولعلّ أهمية أي بحث في نظرنا، تكمن في قدرته على طرح أسئلة جديدة بالاهتمام.

## الفصل التمهيدي

### الإطار النظري والمنهجي

#### 1. مدخل

من أهم مميزات العالم المعاصر، تزايد حركات الهجرة من بلد إلى آخر وتنوعها، فقد انتقل عدد المهاجرين على الصعيد الدولي من 173 مليون سنة 2000 إلى 220 مليون سنة 2010 ثم 258 مليون سنة 2017<sup>[1]</sup>، مثلت النساء منهم ما يعادل 48 % سنة 2017<sup>[2]</sup>. كما ارتفعت نسبة النساء المهاجرات في أفريقيا من 46,9 % سنة 2000 إلى 47,1 % سنة 2017 على نحو ما تبين ذلك أرقام تقرير<sup>[3]</sup> الأمم المتحدة لسنة 2017، وأبحاث أخرى سابقة مختصة في الموضوع<sup>[4]</sup>، بالرغم من كونها لم تهتم بالهجرة النسائية إلا منتصف السبعينات (1970).

إن بروز الاهتمام بالنساء في الهجرة، منذ هذه الفترة بالذات لا يعني حداثة هذه الظاهرة، وإنما يكشف صمت البحث عنها لعقود عديدة، فقد بينت بعض الدراسات السوسيو تاريخية<sup>[5]</sup>، الحضور الهام للنساء في الهجرات الدولية، دون أن يظهر بالموازاة مع ذلك أثر لهذه الهجرات في أولى الدراسات التي تناولت الهجرة الدولية. ويُفسّر صمت البحث حول الهجرة النسائية الدولية، بهيمنة إبستيم<sup>[6]</sup> معرفي يُنفي عن المرأة فاعليتها التاريخية، في الاقتصاد وفي السياسة وفي الدين... إذ لم يبدأ الاهتمام بهذا

---

[1] Nations Unies, *International Migration Report 2017*, Division de la population, Département des Affaires économique et sociales (DAES), 2017, p. iii, Disponible sur <URL:

[http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017\\_Highlights.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017_Highlights.pdf)>[Consulté 15 septembre 2018].

[2] Ibid.

[3] Ibid., p. 15

[4] Laura OSO CASAS, « Femmes, actrices des mouvements migratoires », In: Fenneke REYSOO; Christine VERSCHUUR (dir.), *Femmes en mouvement: genre, migrations et nouvelle division internationale du travail*, Genève, éd., Graduate Institute Publications, [en ligne]. 2004, pp. 162-196. Disponible sur: <URL: <http://books.openedition.org/iheid/6237>> [Consulté le 19 mars 2017].

[5] Ibid., p. 174.

[6] يقصد بالإبستيم (كلمة يونانية، تعني المعرفة) مجموع معارف حقبة معينة، الحاملة لافتراضات هذه الحقبة وتصورها للوقائع والظواهر، وقد قام فوكو في كتاب *الكلمات والأشياء* برصد تحولات الإبستيم عبر ثلاث حقب: إبستيم عصر النهضة، وإبستيم الفترة الكلاسيكية، وإبستيم الفترة المعاصرة. وقد استخدم هذا المفهوم في كتاب:

Michel FOUCAULT, *Les Mots et les Choses: une archéologie des sciences humaines*, Paris, éd., Gallimard, 1966.

الموضوع إلا بعد حدوث شروخ في هذا الإبستيم بفعل المجهود النقدي للباحثين في التاريخ الاجتماعي، ودراسات النوع الاجتماعي<sup>[1]</sup> الذين ركّزوا النظر على دور المرأة في النشاط الاقتصادي بشكل خاص، وعلى المجتمع عموماً.

إن عالم إنتاج المعارف يتجاذبه إبستيم معرفي جديد، يعترف بدور المرأة في مختلف جوانب النشاط الإنساني، وآخر قديم يصمت عن نشاطها في مختلف جوانبه. وغالباً ما يتمكن هذا الإبستيم القديم، بعد إزاحته من العودة مجدداً ليُبدد رؤية الظواهر؛ هو ذا ما حصل، تحديداً، في مجال الدراسات التي تناولت الهجرة الوافدة على المغرب، فبالرغم من إنجازها في سياق معرفي يتميز بانتشار منظور النوع، لم تخصص الأبحاث التي نشرت في مجال الهجرة إلا مكاناً هامشياً للمرأة في ديناميات الهجرة، وهو ما يبين أهمية اختيارنا هذا الموضوع.

أنجزت أغلب الدراسات الأولى التي اتخذت من الهجرة من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب موضوعاً للبحث من طرف باحثين اقتصاديين: مهدي الحلو، ومحمد خشاني، ومحمد بلكندوز، وجغرافيين مثل: محمد شارف، وعلي بنسعاد... وقانونيين مثل: حورية مشيشي علوي<sup>[2]</sup>، ولم تستأنف الدراسات السوسولوجية، إلا في السنوات العشر الأخيرة من طرف "أنيك بيان" (Anik Pian)<sup>[3]</sup> ومهدي عليوة و"محمد تيمارة" (Mohamet Timéra)<sup>[4]</sup>. وبصرف النظر عن التخصصات التي تنتمي إليها هذه الدراسات، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف: يهتم الأول بالمحددات السوسيو اقتصادية للهجرة من دول الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب، ويحلل الصنف الثاني ظاهرة العبور ومسارات المهاجرين، بينما يهتم الصنف الثالث بإشكالية تدبير الهجرة في العلاقات بين المغرب وبين الاتحاد الأوروبي، ولم تهتم هذه الدراسات إلا نادراً بموضوع الهجرة النسائية، إذ لم تنجز إلا ثلاثة أبحاث في هذا الميدان، لكل من "نازارين لانزا"، و"كلير إسكوفي"، و"لورنس مارفينغ"، أرجأنا تحليلها إلى الصفحات اللاحقة.

---

[1] Voir Mirjana MORKVASIC, «L'(in) visibilité continue », Cahier du Genre, [En ligne], n° 51, 2 /2011, pp. 25-47. Disponible sur: <URL: <https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2011-2-page-25.html>> [consulté le 30 mars 2015].

[2] تنظر دراسات هؤلاء في القائمة الببليوغرافية.

[3] Anaïk PIAN, *Aux nouvelles frontières de l'Europe: l'aventure incertaine des Sénégalais au Maroc*, Paris, éd., La Dispute, 2009.

[4] Mahamet TIMERA, art.cit.

اختار الباحثون في هذا الموضوع إشكاليات عامة من قبيل الهجرة السرية عبر المغرب، وعلاقات التعاون بين المغرب وبين الاتحاد الأوروبي في مجال تدبير تدفقات المهاجرين، واستراتيجيات العبور... ونتجت عنها تحليلات عامة، تغفل دور النساء في ديناميات الهجرة.

وعلى خلاف هذه التحليلات، ومن أجل تجاوز عائق المعرفة العامة، التي اعتبرها غاستون باشلار عقبة إبستمولوجية<sup>[1]</sup>، نسعى إلى رسم الحدود النظرية، لموضوع بحثنا في هذا المدخل النظري؛ إذ يتأطر في مجال سوسولوجيا الهجرة، وتحديدًا سوسولوجيا الهجرة النسائية الوافدة من بلدان دول الساحل وجنوب الصحراء، وخاصة السنغال والكونغو الديمقراطية. ويسعى إلى بناء نظري لهذه الظاهرة، ينطلق من التجربة التاريخية والإرث الأنثروبولوجي، لهذين البلدين، سيما وأن المقولات التي سعت إلى تحليل الهجرة، غالبًا، ما تنطلق من وجهة نظر الدول الأوروبية المستقبلة للهجرة، ويبين ذلك المثالان التاليان:

- إن وسم الحركات السكانية منذ نهاية القرن العشرين، بما فيها الهجرات من البلدان الأفريقية وإليها بعبارة "هجرات ما بعد المجتمع الصناعي"<sup>[2]</sup> (Les migrations post fordistes)، يبين إلى أي حد يصعب تحليل الهجرة استنادًا إلى إطار نظري صيغ بناء على التجربة التاريخية للدول الغربية، لأن البلدان الأفريقية لم تعرف مجتمعًا صناعيًا، ولا مرحلة ما بعد صناعية؛ يستدعيان استبدال مفهوم الهجرة بمفاهيم أخرى مثل الحركية (La mobilité) الذي اعتبر أكثر ملاءمة لدراسة الهجرات المعاصرة، بما فيها الهجرات في البلدان الأفريقية. هاهنا تتبين ضرورة الانطلاق من التجربة التاريخية للدول الأفريقية، والحذر، معرفيًا، من مفاهيم ومقولات تحليل الظاهرة، ما دامت لم تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي عرفت البلدان الأفريقية، خاصة بعد تطبيق برامج التقويم الهيكلي، وارتفاع مديونيتها... منذ منتصف الثمانينات (1980).

[1] غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفسي للمعرفة الموضوعية، (ترجمه عن الفرنسية خليل أحمد خليل)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، بيروت، [1938] 2001، ص. 47.

[2] تشير الهجرات ما بعد الفوردية إلى التغيير الذي طال أنماط الهجرة منذ بداية التسعينات (1990)، بفعل تسارع سيرورة العولمة، وما رافق ذلك من ظهور مهاجرين بمواصفات متعددة، يمثلون مختلف مناطق العالم، على خلاف الهجرات الفوردية، للفترة 1950-1970 التي مسّت في الغالب، رجالًا يتحدرون من مناطق قروية، وبلدان نامية، يراجع:

Andrea REA; Maryse TRIPIER, *Sociologie de l'immigration*, Paris, La Découverte, 2010, p. 36 et suiv.

- فسرت الهجرة النسائية، في بداياتها بمقولة التجميع العائلي، وقد برز هذا النوع من التفسير في أوروبا، وفي فرنسا تحديداً، بعد أن سمح للمهاجرين المتحدرين من البلدان الأفريقية باستقدام عائلاتهم في أواسط السبعينات (1970)، حيث نُظر في هذه الفترة إلى أن هجرة المرأة تتم في إطار عائلي، وهو ما فنّده فيما بعد الدراسات<sup>[1]</sup> التي تبين أن هجرة النساء لم تعد تخضع لمنطق التجميع العائلي فقط، فغالبية المهاجرات إلى من منطقة دول الساحل وجنوب الصحراء، غير متزوجات، ولم يهاجرن إلى المغرب من أجل التجميع العائلي.

لقد أخفت المقولات المفسرة للهجرة، التي قدمنا هاهنا بعض الأمثلة منها، والرائجة بشكل كبير دراسات هامة اتخذت من التجربة التاريخية للبلدان الأفريقية منطلق بناء النظرية؛ ومثال ذلك ما قام به سمير أمين، الذي انتقد التفسيرات<sup>[2]</sup> التي تحلل الهجرة انطلاقاً من التوزيع غير المتكافئ لعوامل الإنتاج، وبالتالي يهاجر الأفراد إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل والأجور المرتفعة، ويرى سمير أمين في مقابل ذلك، بأن قدرة عوامل الإنتاج: الرأسمال والعمل على التحرك كبيرة، ما يُبين أن توزيعهما الجغرافي ليس معطى قبلياً، بل هو محدد بالإستراتيجية الشمولية على المستوى الدولي وعلاقات التبعية.

وبقدر ما نسعى إلى تحليل سيرورة تشكل معرفة الهجرة النسائية الوافدة على المغرب، نحاول الخروج من دوائر مقولات التحليل الرائجة، والتي تحلل الهجرة النسائية، بمفاهيم تعبر عن وجهة نظر البلدان الأوروبية المستقبلية للهجرة مثل: "التجمع العائلي"، و"الهجرة السرية"، و"التمكين الاجتماعي" مقترحين إطاراً نظرياً ينطلق من التجربة التاريخية والإرث الثقافي للبلدين الأفريقيين: السنغال والكونغو الديمقراطية، والدراسات التي اتخذت من أفريقيا ميدان بحثها<sup>[3]</sup>، لفهم ديناميات الهجرة النسائية.

وإذا ما كان الانتقال من المجتمع الصناعي إلى ما بعده، قد أفرز تحولات أثرت في طبيعة الظواهر الاجتماعية في تلك البلدان، فإن تحول الدول الأفريقية إلى اللبلة الاقتصادية، بعد تطبيق برامج التقويم الهيكلي سنوات الثمانينات استتار حركات هجرة هامة، حملت معها إرثاً ثقافياً؛ ولّد ديناميات محددة في

[1] Voir Mohamed MGHARI, *La migration irrégulière au Maroc*, [en ligne], s.n°, Rabat, Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED), 2009.

[2] عبد الرحمان المالكي، "سوسيولوجيا الهجرات: مسألة النظرية التفسيرية" في: دراسات فلسفية وسوسيولوجية، العدد 14، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ظهر المهرز، فاس، 1998، الصفحات من 209 إلى 197.

[3] Jean-Loup Amselle (dir.), *Les migrations africaines*, Paris, Maspéro, 1976, p., 9 et suiv.

بلدان الاستقرار، وهو ما جعلنا نتحدث عن الارتباط ما بين التحولات التي ولدها التقويم الهيكلي، والهجرات الجديدة في البلدان الأفريقية، التي لم تكن فقط تحركا بشريا بل نقلا لإرث ثقافي.

لسنا وحدنا من ينتبه لأهمية التحولات التي استثارته برامج التقويم الهيكلي، التي غيرت العلاقات الاجتماعية، فقد حَصَّص دافيد هارفي (David Harevy) كتابا لهذا الموضوع<sup>[1]</sup>، كما لاحظ محمد مادوي، غياب الاهتمام بالانعكاسات الاجتماعية لعمليات إعادة الهيكلة التي سببت تحولات عميقة في العلاقات بالعمل والتشغيل<sup>[2]</sup>. وبالنظر لغياب الربط بين تحولات ما بعد التكيف الليبرالي، والهجرة، حاولنا، الاشتغال في إطار هذه الأطروحة على العلاقات المعقدة الناتجة عن التحولات التي عرفتتها البلدان الأفريقية في فترة الثمانينات (1980)، ولم تظهر آثارها بشكل كبير إلا بداية التسعينات (1990)، حيث اعتبرنا الهجرة النسائية من دول الساحل وجنوب الصحراء، من أشكال الاستجابة للتحولات المبرمجة في سياسات التقويم الهيكلي.

يتموقع هذا الطرح النظري في إطار مفاهيمي يراجع دوما مفهوم الهجرة، فإذا ما كان "ألون سيمونس"<sup>[3]</sup> (Alan Simmons)، حدد - بعد مراجعته مفهوم الهجرة - ثلاثة أبعاد لهذه الظاهرة وهي: تغير مكان الإقامة، وتغير العمل، وتغير العلاقات الاجتماعية، فإننا نلاحظ أن الهجرة، ليست سيرورة تغيير فقط، بل تعد كذلك سيرورة استمرارية تعمل على نقل إرث ثقافي، من بلد لآخر؛ يفسر مختلف أشكال التعددية الثقافية السائدة في بلدان استقرار المهاجرين.

وإذا ما كان مصطلح الهجرات الجديدة، يشير إلى تغيير أنماط الهجرة في أوروبا بعد عام 1989<sup>[4]</sup>، بفعل انتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، ونشوب الصراع الإثني في يوغوسلافيا... فإن الهجرات الجديدة في أفريقيا، تولدت من آثار التحول الاقتصادي الحاصل في بلدان هذه القارة.

[1] Voir David HAREVY, *Abrief history of neoliberalism*, Oxford, Oxford University Press, 2005.

[2] Voir Mohamed MADOU, «Les sciences sociales en Algérie : regards sur les usages de la sociologie», [en ligne], *Sociologies pratiques*, n° 15, 2007, pp. 149-160. Disponible sur <URL: <https://www.cairn.info/revue-sociologies-pratiques-2014-3-p-229.htm>> [consulté le 17 avril 2015].

[3] Victor PICHÉ, «Les théories migratoires contemporaines au prisme des textes fondateurs », *Population*, [en ligne], vol. 68, no. 1, 2013, pp. 153-178. Disponible sur: <URL: <https://www.cairn.info/revue-population-2013-1-p-153.htm>> [consulté le 09 juin 2015].

[4] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمه عن الإنجليزية فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط. الرابعة، بيروت، 2005، ص. 766.

إن ما جعلنا نتحدث عن الهجرات الجديدة، هو بروز مهاجرين بملاح (Profil) جديدة، مختلفة عن مواصفات قداماء المهاجرين من هذه البلدان إلى أوروبا. ينتمي هؤلاء المهاجرون، حسب دراسة<sup>[1]</sup> كمية استهدفت 1000 مهاجر ومهاجرة، إلى فئة عمرية شابة، لا يتجاوز متوسط عمرها 27,7 سنة، تهيمن عليها وضعية العزوبة، التي تبلغ 82,2%، وتتمتع هذه الفئة بمستوى تعليمي مرتفع نسبيا؛ إذ أن 48,5% تمكنوا من الحصول على مستوى دراسي يفوق الابتدائي، وحصل 32,4% على مستوى التعليم ثانوي، وبلغت نسبة 16,1% مرحلة التعليم العالي<sup>[2]</sup>.

تكشف هذه الملاح عن مؤشرات التحولات التي عرفت البلدان الأفريقية، منذ سنوات الثمانيات، وتقرض تغيير زاوية النظر إلى المهاجرين والمهاجرات والظروف التي أنتجتهم.

لم ينتبه الباحثون في الهجرة الدولية المتحدرة من البلدان الأفريقية والوافدة على المغرب إلى تجارب التقويم الهيكلي، وآثار عملية اللبلة الاقتصادية على حركات الهجرة. كما لم يهتموا بالتغيير الذي يمكن أن تولده هذه الهجرات داخل المجتمع المغربي، بنفس القدر الذي حللت به بعض الدراسات ديناميات الهجرة الداخلية في مختلف المدن المغربية<sup>[3]</sup>.

تبعا لهذه الملاحظة فإن البحث في موضوع الهجرة، لا بد وأن يجيب عن سؤالين مترابطين، لماذا يهاجر الأفراد والجماعات؟ وماهي آثار هجرتهم على بلد الاستقبال؟ وإذا ما رسا اختيارنا على الإجابة عن السؤال الأول بالعودة إلى التجربة التاريخية للبلدان الأفريقية، فإننا سنحاول الجواب عن السؤال التالي، عبر تحليل مختلف الديناميات التي تولدت من الهجرة، والتخلي عن المقولات المعتادة لتحليل وضعية المهاجرين في بلدان الاستقرار مثل الاندماج ... بالنظر لحداثة الهجرة الوافدة على المغرب. وهو ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

[1] Mohamed MGHARI, *Op.cit.*, p. 1.

Disponible sur: <URL: <http://iussp2009.princeton.edu/papers/92040>> [Consulté le 22 octobre 2016].

[2] Ibid., p. 9 et suiv.

[3] تراجع مثلا دراسة روبرت مونتان:

Robert MONTAGNE, *Naissance du prolétariat marocain: enquête collective 1948-1950*, Paris, éd., Peyronnet et Cie (« Cahiers de l'Afrique et de l'Asie »), 1952.

## II. الإشكالية

إن دخول البلدان الأفريقية في مرحلة تحولات بنيوية بعد تطبيق برامج التقييم الهيكلي منذ أواسط الثمانينات (1980)، ساهم في استثارة هجرات في هذه البلدان، غالباً، ما تم تحليلها دون ربطها بالتغيرات المتولدة من الإجراءات المبرمجة في إطار سياسات التقييم الهيكلي. وقد احتلت النساء مكانة ملحوظة في هذه الهجرات؛ ما يعبر عن تغير كبير في اتجاهات الظاهرة، وصفاً البعض بتأنيث ظاهرة الهجرة<sup>[1]</sup>، بعدما لاحظ تمثيلية كبيرة للمهاجرات في مختلف موجات الهجرة في البلدان الأفريقية، وفي البلدان المستقبلية لهذه الهجرات.

ويطمح هذا البحث إلى دراسة الهجرة النسائية باعتبارها أحد أشكال الاستجابة للتحولات المبرمجة في إطار التقييم الهيكلي الذي شهدته بلدان دول الساحل وجنوب الصحراء، وسياسات التكيف الليبرالي، وفهم الكيفية التي تستثمر بها المهاجرات الإرث الثقافي، وخاصة مورد الدين، والتنظيم الجماعتي، والعلاقات المؤسسية بهدف بناء مواقع اجتماعية في بلد الاستقرار، وينطلق هذا البحث لاختبار ذلك من حالة المهاجرات السنغاليات والكونغوليات... وبناءً على ذلك، نصوغ إشكالية البحث كما يلي:

كيف استتارت التحولات المبرمجة في إطار سياسات التكيف الليبرالي، في السنغال والكونغو الديمقراطية هجرة النساء، منذ بداية التسعينات (1990)، ودفعت بهن إلى استخدام الإرث الأنثروبولوجي؛ الديني والجماعتي، والعلاقات المؤسسية من أجل "الاستقرار"، وبناء مواقع اجتماعية في المجتمع المغربي؟

يتضمن هذا التساؤل ثلاثة أسئلة فرعية:

- كيف تشكلت سيرورة الهجرة من السنغال والكونغو الديمقراطية في سياق التحولات المبرمجة داخل هذين البلدين؟

- كيف تطور الوضع الاجتماعي للمرأة المهاجرة في علاقاتها بالمجتمع ومؤسساته؟

- كيف ولدت الهجرة النسائية من هذين البلدين ديناميات خاصة داخل المجتمع المغربي؟

---

[1] Voir Sophie VAUSE et al., «Peut-on parler de féminisation des flux migratoires du Sénégal et de la République démocratique du Congo ?», *Population*, [en ligne], n° 1 (Vol. 70), 2015, pp. 41-67. Disponible sur : <URL: <https://www.cairn.info/revue-population-2015-1-p-41.htm>> [Consulté le 08 mars 2015].

إن **الهدف النظري** من دراسة هذه الاشكالية، هو الاشتغال في إطار إبستيم معرفي ينتبه، من جهة لنشاط المرأة ومختلف الموارد التي تستخدمها من أجل الهجرة، ويرصد من جهة أخرى مكانتها في ديناميات الهجرة التي تتشكل في المغرب، منذ ما يفوق ثلاثة عقود، وتحديدًا منذ التسعينات (1990)، والتي غالبًا ما تختفي في إطار تحليلات عامة حول الهجرة من بلدان الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب.

أما **الهدف التطبيقي**، فيتمثل في تسليط الضوء على الديناميات الاجتماعية الجديدة التي تعتمل في المجتمع المغربي، وبخاصة الديناميات الناتجة عن الالتقاء بين مختلف الأوساط الاجتماعية: المحلية والأجنبية، من جهة، وعن النشاط الاجتماعي للنساء المهاجرات إلى المغرب من جهة أخرى، بهدف توقع انعكاساتها المحتملة داخل المدن المغربية وفي مختلف المرافق العمومية.

### III. الفرضيات

ينطلق البحث من فرضية عامة مؤداها أن **الهجرة المُغادرة** لنساء دول الساحل وجنوب الصحراء، تعتبر أحد أشكال الاستجابة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المتولدة من الإجراءات المبرمجة في إطار سياسات التقويم الهيكلي، وأن هؤلاء المهاجرات يستخدمن الإرث الأنثروبولوجي، موردًا، من أجل مواجهة إكراهات الاستقرار في بلد الإقامة، نظرا للدور المحدود لبنيات المجتمع في استيعاب "الهجرة الوافدة غير المبرمجة". وقد ارتأينا تفريع هذه الفرضية العامة إلى ثلاث فرضيات:

**الفرضية الأولى:** نشأت سيرورة الهجرة النسائية بعد التحويلات المبرمجة التي عرفتتها السنغال والكونغو الديمقراطية، وشملت في مرحلة أولى كبريات مدن هاتين الدولتين، وتحولت في مرحلة ثانية، بعد استفاد هذه المدن لقدرتها الإدماجية إلى هجرة دولية، وبالتالي، يندرج تواجدهن في المغرب في إطار استمرارية التنقل من مدينة أقل قدرة على الإدماج إلى أخرى توفر إمكانا كبيرا في هذا الجانب، وهو ما سيقودنا إلى النظر للهجرة باعتبارها سيرورة متصلة، تبدأ من بلد الانطلاق، وعبر دول العبور إلى دول الاستقرار.

**الفرضية الثانية:** ساهمت الملامح الجديدة للمهاجرات في تطوير الوضع الاجتماعي للنساء المهاجرات في بلد الاستقرار؛ إذ مكنتهن من مواجهة التمثيلات الثقافية الراجحة، والمواقف السائدة؛ ما ساهم في إعادة تعريفهن لأدوارهن وعلاقتهم داخل مجتمع الاستقرار. وتقود هذه الفرضية إلى دراسة

الوضعيات الاجتماعية للمرأة (Statuts sociaux) وتحليل بنية علاقاتها المؤسساتية والاجتماعية، والسرديات<sup>[1]</sup> المشكلة حول ثقافتها، وكيف يواجهن المكانة التي يريد المجتمع أن يخصصن بها.

**الفرضية الثالثة:** استثمرت المهاجرات الإرث الثقافي، خاصة، الدين والتنظيمات الجماعية، والمؤسساتية من أجل بناء مواقع جديدة في المجتمع المغربي؛ ما ولد ديناميات غيّرت نسبيا من نوع العلاقات السائدة، وهو ما يفرض دراسة تطور النشاط الاجتماعي للمرأة المهاجرة وفعلها المنظم.

وانسجاما مع مطلب منهجي أساسي، يعتبر إشكالية البحث وفرضياته الخيط الناظم للبحث الأكاديمي، سوف نقدم إطارا نظريا ومفهوميا للبحث، يعرف بالنظريات، والدراسات التي تناولت الهجرة عموما، والهجرة النسائية، بشكل خاص، وهو ما سيسمح بتوضيح الطرح الذي ندافع عنه، والإشكالية التي نحللها، وأوجه اختلافهما مع المقاربات المقدمة في مجال دراسات الهجرة النسائية، دون أن يعني ذلك، أننا ننطلق من الصفر، لأن عملنا، بقدر ما يُبين اختلافه مع السائد في هذا المجال، يسعى إلى استثمار وتطوير المتوفر من المقاربات والمفاهيم، كما سنبيين في هذا التأسيس النظري والبناء المفهومي الذي يليه.

### أولا: مقاربات نظرية ومفاهيمية لظاهرة الهجرة والهجرة النسائية

يحاول هذا التأسيس النظري تحليل المعارف التي يجب أن نضعها نصب أعيننا إذا ما أردنا دراسة الهجرة، عموما، والهجرة النسائية تحديدا. وتتمثل هذه المعارف في مختلف الأدبيات العلمية، والمقاربات النظرية التي أنتجت حول الظاهرة. نعرض هاهنا هذه المقاربات من أجل بناء إطار نظري للإشكالية المقترحة، وتوسيع مفهوم الهجرة الأساس، في هذا البحث.

حاولت مقاربات الهجرة أن تجيب عن السؤالين الأساسيين في نظرية الهجرة، وهما: لماذا يغادر الناس بلدانهم؟ وماهي آثار الهجرة على بلد المغادرة والاستقرار؟

---

[1] استوحينا مضمون هذا المفهوم من الدراسات ما بعد الكولونيالية، وخاصة من كتاب إدوارد سعيد الموسوم بالاستشراق، ونعني به الخلفيات الضمنية التي تحكم مقولات (Catégories d'analyse) فهم مجتمع أو فئات اجتماعية للآخر المختلف عنها. ويمكن الوصول إلى هذه المقولات عبر تحليل الخطاب الذي يصوغه مجتمع أو فئة اجتماعية حول الآخر. ويختلف مضمون السرديات هذا عن المعنى الذي قدمه لها أول مرة (1979) "جان فرنسوا ليوطار" (Jean-François Lyotard)، ويعني بها في كتاب الوضع ما بعد الحداثي الأيديولوجيات والأنساق المعرفية الكبرى. ينظر على التوالي: سعيد إدوارد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق (ترجمه عن الإنجليزية محمد عيناني)، دار رؤية، القاهرة، 2006، وجان فرنسوا ليوطار، الوضع ما بعد الحداثي (ترجمه عن الفرنسية أحمد حسان)، دار شرقيات، القاهرة، 1994.

## 1. مقاربات الهجرة، والهجرات الأفريقية

تعتبر قوانين "إرنست جورج رافنستين"<sup>[1]</sup> (Ravenstein Ernest George) أول محاولة تنظيرية لظاهرة الهجرة، وتأتي أهميتها في كونها تركز على تحليل عوامل الجذب والطرده المحركة للهجرات من جهة، وعدم إغفال الهجرة النسائية من جهة أخرى؛ إذ يعتبر هذا العالم الجغرافي النساء أكثر تمثيلية في الهجرات الداخلية، التي تتم على مسافات قصيرة. وقد خصص الجزء الأول من دراسته الصادرة سنة 1885 لموضوع الهجرة النسائية<sup>[2]</sup>، وتتمثل هذه القوانين في:

1. يقوم أغلب المهاجرين بالتنقل على مسافة قصيرة، والمتحدرون من المراكز التجارية والصناعية هم من ينتقلون إلى مسافات بعيدة؛
2. ينتج عن التنقلات البشرية تزايد الوافدين على المراكز الحضرية؛
3. ينتج عن كل تدفق هجروي مُغادر تدفق آخر وافد يعوض الهجرة المُغادرة؛
4. تحضر النساء بشكل أكبر في الهجرات التي تتم خلال فترات زمنية قصيرة؛
5. تزداد الهجرة بفعل التطور التكنولوجي؛
6. يهاجر سكان المدن الأصليين بشكل أقل من سكان القرى؛
7. السبب الرئيس المحرك لتدفقات الهجرة هو رغبة الإنسان في تحسين وضعه، على المستوى المادي.

سنيين هاهنا أن "رافنستين" درس المرأة في إطار الهجرة الداخلية، والهجرات التي تتم على مسافات قصيرة، وذلك استنادا إلى المعلومات التي تمكّن من جمعها<sup>[3]</sup>، وتتمثل أهمية عمله في تشديده على الحضور القوي للمرأة في هذا النوع من الهجرة.

قام "فيكتور بيّشي" (Victor Piché) بعرض وتحليل المقاربات التي تناولت أسباب الهجرة، اعتماد على نصوص تأسيسية، وأورد أربع مقاربات<sup>[4]</sup>:

[1] إرنست جورج رافنستين (Ernest George RAVENSTEIN، 1834-1913) عالم جغرافيا إنجليزي من أصل ألماني.

[2] Ernst Georg RAVENSTEIN, «The laws of migration», *Journal of the Statistical Society*, [Online], 48 (2), 1985, pp. 167-227, p. 198 et p. 199. Available on: <URL: [https://cla.umn.edu/sites/cla.umn.edu/files/the\\_laws\\_of\\_migration.pdf](https://cla.umn.edu/sites/cla.umn.edu/files/the_laws_of_migration.pdf)> [accessed 15 september 2017].

[3] Ibid., p. 198

[4] تتوافر العديد من الدراسات والمقالات التي تناولت المقاربات النظرية للهجرة، وقد ارتأينا التركيز على ما أنجزه Victor PICHÉ نظرا للطابع التركيبي لعمله، ولكون هذا العمل يُعدّ آخر ما صدر، الآن، في هذا المجال حسب علمنا. ينظر: Victor PICHÉ, art.cit.

- **تطرح المقاربة الأولى: الميكرو فردية** التي أسس لها "لاري جاستاد" (Larry Sjaastad) في دراسة صدرت سنة 1962<sup>[1]</sup>، كون المهاجر لا يغادر بلده إلا بعد مقارنة جوانب الربح والخسارة التي ينطوي عليها مشروع الهجرة، وبالتالي لا يتخذ هذا القرار إلا عندما يكون متأكدا أن عائد الهجرة (ماديا كان أو غير ماديا)، أكبر من عائد البقاء في البلد. وبالرغم من تطوير "إفريت لي" (Evrett Lee) لهذا المنظور في مقال له صدر سنة 1966، فإن هذه المقاربة تعرضت لنقد كبير، لكونها تفسر الهجرة بأسباب ذاتية وفردية، وتعتبرها خاضعة لمنطق عقلاني، مستوحى من الاقتصاد الجزئي (La micro-économie) علما أن الهجرات من البلدان الأفريقية، كما بينت بعض الدراسات هي هجرات مُغامرة، لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الحساب الاقتصادي القائم على ثنائية الربح والخسارة، بل إن المهاجرين يعتبرون أنفسهم مغامرين (Les aventuriers) لا يأبهون بمآلات الهجرة<sup>[2]</sup>.

- **ويتمثل فحوى المقاربة الماكرو بنيوية** في رصد المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلد الانطلاق والاستقرار التي تؤدي إلى استثارة الحركات السكانية. وتعتبر أعمال<sup>[3]</sup> "أكين مابوجي" (Akin Mabogunje) أساسية في هذا المجال؛ إذ يهاجر السكان من مناطق طرد إلى مناطق جذب، ومن دول تعرف قلة في فرص الشغل إلى أخرى توفرها. كما ساهمت أبحاث<sup>[4]</sup> "بوراوي" (Burawoy) لسنة 1970 المستندة على مفهوم التقسيم الدولي للشغل في توضيح دور المحددات الدولية الميكرو بنيوية في استثارة الهجرات، إلا أنها تعتمد بشكل كبير التحولات البنوية للبلدان المستقبلية للهجرة، التي شهدت تفاوتاً في سوق الشغل، والتي يحتل المهاجرون والمهاجرات مراتبه الدنيا. ولم يحاول أي من الباحثين، وفق ما استطعت الاطلاع عليه من مراجع في استثمار هذه المقاربة لدراسة علاقة مفترضة بين التحولات البنوية المبرمجة في إطار التقويم الهيكلي، والهجرات، علما أن ظاهرة الهجرة المسماة "سرية"، تطورت بشكل واسع مع بدايات تطبيق برامج التقويم الهيكلي.

- **وكشفت مقاربة النوع** التي استثمرت في مجال دراسات الهجرة سنة 1984 مع صدور أعمال "ميرجانه موروفازيك"<sup>[5]</sup> عن دور النساء في الهجرة. وتتأتى أهمية مقاربة النوع الاجتماعي في تركيزها

[1] Ibid., 154

[2] Olivier CLOCHARD; Anaik PIAN, «Aux nouvelles frontières de l'Europe: l'aventure incertaine des Sénégalais au Maroc», *Revue européenne des migrations internationales*, 26, (1), 2010, pp., 187-191. Disponible sur <URL: <http://remi.revues.org/5054>> [consulté le 09 juillet 2014].

[3] Victor PICHÉ, art.cit., 157

[4] Ibid., 158

[5] Ibid., 160

على علاقات النوع الاجتماعي، من جهة ما تؤدي إليه من تقييد لهجرة المرأة، أو تسهيلها. كما اهتمت بمواضيع أخرى مثل دور التقسيم الدولي للشغل على أساس الجنس في استثارة الهجرات؛ إذ غالباً ما يهاجر النساء للعمل في قطاعات العمل المنزلي، وخدمات الرعاية الاجتماعية للأشخاص، التي لا يسمح بولوجها إلا للنساء. لقد أثار ظهور هذه المقاربة الانتباه إلى النساء في تدفقات الهجرة، وبناء مقولات تحليلية جديدة مثل: التمكين، والتقسيم الدولي للشغل على أساس الجنس، والنوع والطبقة، وإحداث تقابل بين "الهجرة المستقلة"<sup>[1]</sup> (La migration autonome) للمرأة، المعبرة عن تغيير في علاقات النوع الاجتماعي، و"هجرة التجميع العائلي".

- وفي الأخير نعرض، مقارنة شبكات الهجرة التي أسس لها نظرياً "ستارك وبلوم"<sup>[2]</sup> (Stark et Bloom) في دراسة صادرة سنة 1985، حيث أدخل مفهوم الاستراتيجية العائلية في فهم الهجرات. وتُركز هذه المقاربة، على أن الهجرة، تتم عبر التعاون بين المهاجر وعائلته، والتحمل المشترك للمخاطر التي تنتج عنها. هاهنا تحلل الهجرة داخل نطاق الأسرة أو الوحدة المنزلية. لقد طورت "مونیکا بويذ" (Monica Boyd) هذه المقاربة في دراسة نشرت سنة 1989<sup>[3]</sup> وسعت فيها مفهوم الشبكة؛ إذ عنت بها مختلف الروابط القائمة بين بلدي المغادرة والاستقرار، وإن كانت غير عائلية. وتعتبر هذه الروابط في الآن ذاته، بمثابة عوامل وسيطة بين البنات الكلية والفاعلين الأفراد، ورأس مال اجتماعي يتم تعبئته لإنجاح مشروع الهجرة.

## II. المقاربات النظرية لآثار الهجرة في بلدان الاستقرار

نعمد مجدداً على دراسة "فيكتور بيّشي" (Victor Piché) لعرض مختلف المقاربات التي حاولت أن تجيب عن سؤال آثار الهجرة على بلد الاستقرار، وهي كما سنلاحظ، مقاربات تهتم بتحليل الآثار الاقتصادية، والاجتماعية والتنمية والسياسية للهجرة، في البلدان المستقبلة لها، بينما نطمح في عملنا إلى التخلي عن فكرة "الأثر"، وتبني مفهوم الدينامية، وتتمثل هذه الآثار في:

- اهتمام المقاربة الماكرو بنيوية بالآثار الاقتصادية للهجرة الوافدة من البلدان النامية، ففي مقال<sup>[4]</sup> كتبه كل من "ستيفن كاستلز" (Stephen Castles) و"كوديل كوساك" (Godula Kosack)، ونشر سنة 1972 تؤدي الهجرة إلى إحداث تقسيم في سوق العمل، ينتج عنه

[1] Sophie VAUSE et al. art.cit., 46

[2] Victor PICHÉ, art.cit., 160

[3] Ibid.

[4] Ibid., 162

سوق خاص بمواطني الدولة، ويتميز بارتفاع الأجور، والحماية الاجتماعية، والاستقرار في العمل، وآخر خاص بالأجانب غير المؤهلين الذين يمارسون الوظائف المتروكة لهم، والتي تتميز بضعف الأجور، وغياب الحماية القانونية. وقد توصل الباحثان إلى هذه المقاربة استناداً إلى تجارب الدول الغربية، التي شهدت هجرات توافد الأجانب، بسبب نموها الاقتصادي، ولم تأخذ بعين الاعتبار آثار الهجرة من بلد نام إلى آخر على بنياته الاقتصادية، والاجتماعية، وهو ما يستدعي التعامل بحذر معرفي كبير مع المقولات التي تحيل عليها هذه المقاربة.

اهتمت **مقاربة الهجرة والتنمية** التي ظهرت في الثمانينات (1980) بآثار الهجرة على البلدان المصدرة للمهاجرين، خاصة البلدان النامية. لقد ركز مثلاً "أوبراي وماموهان"<sup>[1]</sup> (Oberai et Manmohan) على هذا الجانب، عبر دراسة آثار التحويلات المالية للمهاجرين على البلدان المصدرة للهجرة، كما اتجهت هذه المقاربة إلى البحث عن دور المهاجر في تنمية بلد الإقامة، من خلال فحص مدى استهلاك واستثمار المهاجرين لمواردهم المالية في بلدان الاستقرار. وتعمل الهجرة المؤقتة حسب "بورتيس"<sup>[2]</sup> (Portes) في دراسة له نشرت سنة 2009 على تحويل أكبر للموارد المالية إلى البلدان الأصلية للمهاجرين، وذلك بخلاف هجرات الاستقرار. ويتبين على أن هذه المقاربة لن تفيد في دراسة هجرة نساء دول الساحل وجنوب الصحراء إذا ما نظرنا إلى الهجرة النسائية من دول الساحل وجنوب الصحراء من زاوية التحويلات المالية الاقتصادية المحضة نظراً لضعف قدرة البنيات الاقتصادية المغربية في توفير فرص العمل للباحثين عن الشغل سواء كانوا مغاربة أو أجانب، كما تبين ذلك مؤشرات البطالة المرتفعة، ومن ثم الحصول على موارد مالية يمكن استهلاكها في بلد الإقامة أو تحويلها، إلى البلدان الأصلية. أما إذا نظرنا لهجرة النساء من جهة التحويل الاجتماعي<sup>[3]</sup> (Les remises sociales)، الذي يشمل التحويلات ذات "النطاق الأوسع للأفكار والسلوك والهويات ورأس المال الاجتماعي التي تتدفق من جاليات البلدان المستقبلة إلى جاليات البلدان المرسلة، أو

[1] Ibid., 163

[2] Portes ALEJANDRO, « Migration and development: Reconciling opposite views », *Ethnic and Racial Studies*, 32(1) 2009, pp. 5-22, cité par Victor Piché, art.cit, p. 163.

[3] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير، [عبر رابط]، لبنان، المكتب الاقليمي للدول العربية، ص. 137. <<http://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr16.shtml>> [أطلع عليه يوم 12 يوليوز 2017].

التحويلات الاجتماعية التي قد تكون سياسية أو أفكارية"، فإن ذلك سيساعدنا على تحليل الإرث الأنثروبولوجي الذي يُحوّل عبر الهجرة إلى البلدان المستقبلية للمهاجرات.

- **تنظر المقاربة الميكرو فردية** إلى آثار الهجرة على الفرد عبر مستويين: هل الهجرة إيجابية على المستوى الشخصي؟ وما هو تأثيرها على غير المهاجرين؟ لقد بينت الدراسات<sup>[1]</sup> التي أنجزت في إطار الجواب عن السؤال الأول، في البلدان المتقدمة، أن الهجرة لا يمكن إلا أن تكون إيجابية. بينما توصل الباحثون الذين قاربوا السؤال الثاني إلى نتائج مختلفة: يمكن للهجرة أن تنعكس سلبا على دخل وفرص الشغل بالنسبة للسكان المحلية، كما أن هذه الساكنة لا تتأثر بنفس الطريقة جراء ولوج مهاجرين سوق الشغل. اهتم "جورج بورجاس" (George Borjas) في دراسة له سنة 1990 بالسؤالين السابقين<sup>[2]</sup>، وبيّن أن المهاجرين يستحوذون على فرص عمل الساكنة الأصلية، غير أن هذه النتيجة لم تكن محل إجماع؛ فاعتمادا على نظرية تراتبية سوق الشغل (La segmentation du marché du travail). قام "ويلسون وبورتيس"<sup>[3]</sup> (Wilson et Portes) بأبحاث تكشف أن المهاجرين لا يحتلون إلا فرص العمل المتخلى عنها، ومن دونها يعملون على خلق قطاع إثني (Un marché ethnique). وتعتبر هذه النتيجة الأخيرة أساسية لموضوع بحثنا، مادامنا نفترض استخدام المهاجرات الإرث الأنثروبولوجي، بما يشمل مع جوانب ثقافية وتنظيمية، للاستقرار في بلد لم يكن مستعدا لاستقبال الهجرة الوافدة.

- **تهتم المقاربة السياسية** بالآثار السياسية للهجرة، وقد ركزت على البحث في وضعية اللاجئين، وعلى الآثار الخارجية التي تولد النزاعات والحروب، وتدفع بالمهاجرين إلى اختراق الحدود؛ ففي سنة 1986 صدر مقال<sup>[4]</sup> لـ"زولبيرك" و"أكويو" (Zolberg Suhrke et Aguayo) يحلل فيه دور الصراعات الدولية في توليد الهجرات التي يصعب تدبيرها باتفاقية<sup>[5]</sup> 25 يوليوز 1951، إذ يؤدي تطبيقها، عبر منح دولة محددة اللجوء لرعايا دولة أخرى، إلى إدانة الدولة المصدرة للاجئين.

[1] Ibid., p. 164

[2] Ibid.

[3] Ibid., p. 165

[4] Ibid., p. 166

[5] اعتمدها يوم 28 يوليوز 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعتة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د-5) المؤرخ في 14 دجنبر 1950، وقد بدأ تنفيذها يوم 22 أبريل 1954.

- ركز الباحثون في الآثار الاجتماعية للهجرة بمواضيع التعددية الثقافية التي تنتج من الهجرات، وما تطرحه العلاقات بين: الأغلبية والأقلية من مشاكل. وفي هذا الإطار عمل "كاستلز"<sup>[1]</sup> (Castles) سنة 1993 على دراسة وضعية المهاجرين، والأقليات في أوروبا، وبيّن أن "الوعي الأوروبي" مُأسس على الإقصاء، والتمييز والخوف من المهاجرين القادمين من البلدان النامية. وأن سيرورة تشكل الأقليات سيعرف تزايداً لا مفر منه؛ ما يؤدي إلى إعادة الاعتبار لمفهوم الهوية الوطنية، والمواطنة، لذا يشكل البحث في هذه الآثار المعبرة عن الديناميات الاجتماعية أساسياً، مادام يقدم إطار تحليل لمشكلة التلاقي (Contacts) بين أوساط المهاجرين والمجتمع المحلي.

يُبيّن تحليل مقاربات الهجرة المغادرة والوافدة، أن أغلب النظريات، وُضعت داخل إطار معرفي لا ينتبه لنشاط المرأة في الهجرة. فقد أنتجت المقاربات الفردية والبنوية في نهاية الستينات (1960) والسبعينات (1970) أي قبل حدوث شروخ في إبستيم الصمت عن المرأة، وهو ما يعني أن دراسة الهجرة النسائية، في إطار المقاربات الماكرو بنوية لم تعتمد تجربة النساء في الهجرة للتأكد منطقتها النظرية، وخلصاتها الإمبريقية؛ ما يجعلنا نراجع هذه النظريات في ضوء الهجرة النسائية التي لم تأخذها في الحسبان. إن المقاربات التي اهتمت بموقع النساء في الهجرة، لم تربط إلا في حالات محدودة<sup>[2]</sup> بين الكلي (Macro) والفردى (Micro) انطلاقاً من التحولات التي عرفتها البلدان الأفريقية، فدراسات النوع الاجتماعي تحلل الهجرة عبر مقولة تغير علاقات النوع الاجتماعي، وجزء فقط منها اهتم بالربط بين التغيير الذي يحصل في علاقات النوع الاجتماعي، والتحولات البنوية على الصعيد الدولي، موظفاً مفهوم التقسيم الدولي للشغل على أساس الجنس، والنوع والطبقة<sup>[3]</sup>. وسوف نلاحظ ذلك أثناء تقديم مختلف الدراسات التي تناولت الهجرة النسائية، والهجرة من دول الساحل وجنوب الصحراء، وتحليلها على ضوء نظريات الهجرة المقدمة سلفاً.

[1] Ibid.

[2] يرى مثلاً ستيفن كاستلز ومارك ميللر أن تأنيب الهجرة يعتبر من بين السمات العامة للهجرات المعاصرة، فأغلب هذه الهجرات تضم فئات كبيرة من النساء. يراجع: ستيفن كاستلز ومارك ميللر، *عصر الهجرة* (ترجمته عن الإنجليزية منى الدروبي)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، [1993]، 2013 ص. 51.

[3] Voir Jules FALQUET, «La combinatoire straight. Race, classe, sexe et économie politique: analyses matérialistes et décoloniales», [en ligne], *Cahiers du Genre*, vol., hs 4, n° 3, 2016, pp. 73-96. Disponible sur <URL: <https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2016-3-p-73.htm>> [consulté le 06 juillet 2014].

### III. الهجرة النسائية في ضوء نظريات الهجرة

لم تخصص الأبحاث التي تناولت موضوع الهجرة، سواء الهجرة المغادرة (Émigration) أو الهجرة الوافدة<sup>[1]</sup> (Immigration)، المرأة بدراسات إلا في منتصف السبعينات من القرن الماضي، بالرغم من قدم ظاهرة الهجرة النسائية، كما بينت، مثلا "ميرجانه مورو فاسيك"<sup>[2]</sup> (Mirjana Morokvasic) استنادا على أعمال مؤرخين، اهتموا بالهجرات ماوراء الأطلسية<sup>[3]</sup>. ويبين البحث في سيرورة تشكل المعرفة حول الهجرة النسائية، أسباب تأخر الاهتمام بهذه الظاهرة، والسياقات المعرفية الجديدة التي وجهت الاهتمام بدراسة المرأة المهاجرة، والمراحل التي قطعها البحث في هذا المجال، ما سمح لنا برصد جملة من المقولات والمقاربات التي فسرت الهجرة النسائية.

#### 1. الصمت حول ظاهرة الهجرة النسائية، وبدايات التحول في الإبتيم

لم يثر موضوع الهجرة النسائية اهتمام الباحثين في أوروبا إلا في سنوات الثمانينات، وقد سبق ذلك إرهابات هامة مثلها عمل "أندري ميشيل"<sup>[4]</sup> (Andrée Michel) حول الهجرة الجزائرية في فرنسا. وساهم في تأخر الاهتمام بهذه الظاهرة، في فرنسا مثلا، التركيز على الهجرات الأكثر ذكورية مثل الهجرة الشمال أفريقية، عموما، والهجرة الجزائرية، بشكل خاص، والتأثير النظري الكبير لعبد المالك صياد في سوسيولوجيا الهجرة<sup>[5]</sup>، الذي لم يهتم بإشكالية هجرة النساء إلا في ارتباطها بالتجميع العائلي. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من التذكير بأن السبعينات (1970) لم يُعترف فيها للمرأة بأي نشاط اجتماعي؛ إذ يندرج الصمت حول المرأة في الهجرة ضمن ظاهرة عامة هي: عدم الاعتراف بدورها

[1] تطرح صعوبات كبيرة بالنسبة للباحثين في الهجرة، فيما يتعلق بترجمة عبارات (Emigration)؛ (Immigration)؛ (Migration)؛ (Migrant)؛ (Immigré)، وغالبا ما تستعمل في اللغة العربية كلمة الهجرة للدلالة على المفاهيم الثلاثة الأولى مع ما ينطوي عليه ذلك من التعبير عن ظاهرين مختلفتين بنفس العبارة، لذا قررنا، توخيا للدقة، وفي غياب ترجمة مقبولة، أن نترجم (Emigration) بهجرة المغادرة سواء كانت داخل الوطن أو خارجه. ونقترح الهجرة الوافدة مقابل لـ (Immigration)، رغم ما يطرح ذلك من إشكالات لغوية ودلالية.

[2] MORKVASIC Mirjana, art.cit., p. 39

[3] يقصد بها الهجرات التي تمت خارج أوروبا، وبالتحديد للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا في القرن التاسع عشر. ينظر: Bruno RAMIREZ, «La Grande émigration transatlantique, 1870–1914 : le point sur les recherches », *La revue électronique du centre de recherche sur les identités nationales et l'interculturalité*, [en ligne], (E-CRINI), n° 3, 2012, 18p., Disponible sur <URL:

[https://www.webdepot.umontreal.ca/Usagers/ramirez/MonDepotPublic/HST6651%20RAMIREZ%20\(2\).pdf](https://www.webdepot.umontreal.ca/Usagers/ramirez/MonDepotPublic/HST6651%20RAMIREZ%20(2).pdf)

[consulté le 30 janvier 2018].

[4] Voir Mirjana MORKVASIC, art.cit., p. 32

[5] Ibid.

باعتبارها فاعلة اقتصادية واجتماعية. كما نجد جذور هذا الصمت في النظام العائلي البطريركي، الذي يعتبر المرأة تابعة للرجل؛ إذ يعد هذا الأخير، لوحده، الدعامة الاقتصادية ومالك السلطة في الوحدة المنزلية. في مقابل ذلك "بينت دراسات أنجزها، تحديداً، متخصصون في التاريخ الاجتماعي لتطور الهجرات حسب الجنس، أن تأنيث الهجرة لم يكن حديثاً ولا مستمراً في الزمن، وأن توصيف الهجرات السابقة بأنها "تحت هيمنة الرجال"، غير دقيق، لأن موجات الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية تبين التطور القوي لأعداد النساء ما بين سنوات 1830 و1860، ونموها المتجدد في النصف الثاني من القرن العشرين – حيث مثلت النساء 50 في المائة من موجات الهجرة"<sup>[1]</sup>. وهو ما يعني صمت الدراسات حول الهجرة عن الهجرة النسائية، خلال عقود من الزمن، بالرغم، من تمثليتهن في بعض حركات السكان، كما في الولايات المتحدة.

لم يتم إبراز دور المرأة في الهجرة إلا بعد تضافر عدة أسباب منها تزايد الاهتمام بدور المرأة في المجتمع، بشكل عام من جهة أولى، واكتشاف الدور الاقتصادي للمرأة من جهة ثانية، وبروز هجرة التجمع العائلي من جهة ثالثة.

زال بفعل هذه التطورات الإيجابية الصمت عن الهجرة النسائية، وتجسد ذلك بفعل مجهود بحثي قام به الباحثون في هذا الجانب، ركزوا على مكان المرأة في النشاط الاقتصادي، ودورها عموماً في المجتمع. ويعتبر ما قامت به "أوسوس كاساس"<sup>[2]</sup> (Laura Oso Casas) عملاً تأسيساً في هذا الباب. تميّز هذه الباحثة بين ثلاث مراحل في مسار تكوين المعرفة بالهجرة النسائية:

بدأت المرحلة الأولى، بعد إغلاق حدود الدول الأوروبية في وجه المهاجرين. وسمح بالمقابل، بهجرة التجمع العائلي، فقط، حيث ظهرت صورة المرأة المهاجرة. وبدأ الحديث في نفس الوقت عن تأنيث هذه الظاهرة. لقد أنتج هذا النوع من الهجرة صورة المرأة غير المستقلة، التابعة للرجل. وتفسر هجرتها، بسبب اجتماعي محض، هو تجميع العائلة. رافق تطور هجرة التجمع العائلي بعد إغلاق الحدود، انفتاح مفاهيمي في دراسات الهجرة، التي أصبحت تتحدث عن الهجرة النسائية بعبارات من قبيل تأنيث الهجرة، والمرأة المهاجرة المستقلة، والنوع والهجرة...

[1] Sophie VAUSE et al., art.cit., p. 44

[2] Laura OSO CASAS, «Femmes, actrices des mouvements migratoires». In: REYSOO, Fenneke; VERSCHUUR, Christine (dir.), *Femmes en mouvement: genre, migrations et nouvelle division internationale du travail*, Genève, éd., Graduate Institute Publications, [en ligne]. 2004, pp. 162-196. Disponible sur : <URL: <http://books.openedition.org/iheid/6237>> [Consulté le 19 mars 2017].

بدأت المرحلة الثانية، في مسار تكوين المعرفة بالهجرة النسائية في فترة التسعينات (1990)، حيث تم التفكير في هجرة النساء خارج مقولة التجميع العائلي، فتم الانتقال من الحديث عن المرأة المهاجرة قصد الالتحاق بالزوج (Femme regroupée) إلى المرأة المهاجرة المستقلة، التي تتخذ قرار الهجرة، وتمويل هذا المشروع بنفسها، غير أن مثل هذه الخلاصات تظل غير دقيقة لأن تكوين المعرفة بالهجرة النسائية خارج مقولات التجميع العائلي بدأت منذ السبعينات، كما يشهد على ذلك مقال ديارة فاطمة<sup>[1]</sup> (Diarra Fatoumata) الذي تناول إشكالية الهجرة في ضوء العلاقات بين الرجال والنساء. وبسبب هذا التطور، أعقبت ذلك، مرحلة تطور ثالثة، في تطور المعرفة بالهجرة النسائية. حيث تم تأكيد فرضية الارتباط بين تمكين النساء والهجرة. فقد بينت، مثلاً، دراسات أجريت في أمريكا اللاتينية هذا الارتباط، "ففي المجتمعات التي يكون فيها ارتباط المرأة بالزوج أو الرجل عموماً ضعيفاً، تهاجر النساء بإرادتهن بشكل أكبر"<sup>[2]</sup>.

لقد بيّن النظر في تطور الدراسات حول الهجرة النسائية، بالرغم من عدم تزامنه مع بروز الظاهرة كيف تبدّد الصمت حول موضوع الهجرة النسائية، واشتغال هذه الدراسات من دون المقاربات التقليدية، واعتمادها مقارنة النوع الاجتماعي، التي توسلت بمقولات تعيد الاعتبار لفاعلية المرأة في الهجرة. وبنفس القدر الذي سجّل فيه الصمت في مجال الدراسات النسائية، خلال عقود، فإن علم الاجتماع لم يهتم إلا مؤخراً بالهجرة النسائية.

## 2. سوسيولوجيا الهجرة، والتخلص المتأخر من الصمت حول الهجرة النسائية

نشأت سوسيولوجيا الهجرة بالموازاة مع ميلاد علم الاجتماع في أمريكا، فقد كانت ظاهرة الهجرة من الانشغالات الأساسية لرواد مدرسة شيكاغو<sup>[3]</sup> ما بين 1910-1940. وتعتبر أعمال كل من "زنانكي فلوريان" و"وليام اسحاق طوماس"<sup>[4]</sup>، و"لويس فورث"<sup>[5]</sup>، نصوصاً تأسيسية لسوسيولوجيا الهجرة. وقد

[1] Voir Fatoumata Agnes DIARRA, «les relations entre les hommes et les femmes et les migrations des Zarma [niger], In: Samir AMIN (éd.), *Modern migrations in Western Africa*, Londres, 1974, pp., 155-195.

[2] Sophie VAUSE et al., art.cit., p. 47.

[3] للتفصيل في موضوع السوسيولوجيا الأمريكية ونشأة مدرسة شيكاغو، ينظر:

عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2015.

[4] Florian ZNANIECKI; William Isaac THOMAS, *Le Paysan polonais en Europe et en Amérique: récit de vie d'un migrant*, (traduit de l'anglais par Yves GAUDILLAT), Paris, éd. Nathan, [1919] 1998.

[5] Luis WIRTH, *Le ghetto*, (traduit de l'anglais par Pierre-Jacques ROJTMAN), Paris, éd., Champs urbains, 1980.

عكفت هذه الأعمال ذات الطابع الإمبريقي -الذي كان الخاصة الأساسية لمدرسة شيكاغو- على دراسة إشكالات الإدماج، والعلاقات الإثنية وحيات الغيوطات (Les ghettos)، والتنافس بين مختلف الجماعات الإثنية.

أما في أوروبا، فلم تهتم السوسيولوجيا بالهجرة إلا في نهاية الخمسينات 1950، وجسد ذلك بحث السوسيولوجية الفرنسية "أندري ميشيل"<sup>[1]</sup> (Andrée MICHEL) الصادر سنة 1957، دون أن يعني ذلك غياب دراسات حول الظاهرة أنتجها باحثون غير متخصصين في علم الاجتماع مثل "جورج موكو"<sup>[2]</sup> (George MAUCO)، و"جواني راي"<sup>[3]</sup> (Joanny RAY)...

ولم تتطور النظرية السوسيولوجية حول الهجرة في فرنسا وغالبية دول أوروبا إلا في السبعينات، مع صدور أعمال عبد المالك صياد<sup>[4]</sup> سنة 1976؛ بالرغم من تحول بعض بلدان أوروبا مثل فرنسا، منذ نهاية سنوات 1940 إلى بلدان مستقبلة للهجرات. ويفسر تأخر البحث السوسيولوجي حول ظاهرة الهجرة في أوروبا بعائق إبستمولوجية يتمثل في طغيان إشكاليات التشغيل، والبطالة، والتفاوتات الاجتماعية على أبحاث علم الاجتماع. وتمثل بريطانيا استثناءً في هذا الباب؛ إذ اهتم علم الاجتماع في هذا البلد منذ وقت مبكر بالهجرة، فقد أصدر "ستيفن كاستلز" (Stephen CASTELS) و"كلوديا كوزاك" (Gloudia KOSACK) أعمالاً حول للهجرة، واشتغلا في الآن ذاته على هوية العمال المهاجرين وأشكال تعبئتهم<sup>[5]</sup>.

وعرف المغرب ظهور أبحاث سوسيولوجية حول الهجرة منذ الفترة الكولونيالية، واهتمت بالخصوص بالهجرة الداخلية<sup>[6]</sup>، واستقرار الأجانب بالمغرب، كما تشهد على ذلك دراسات "لاديسلاف سيريش" (Ladislav CERYCH)<sup>[7]</sup>. ونشرت فيما بعد دراسات حول هجرة المغاربة إلى الخارج<sup>[1]</sup>، ولم

[1] Voir Andrée MICHEL, *Les travailleurs algériens en France*, Paris, éd., Cnrs, 1957.

[2] Voir George MAUCO, *Les étrangers en France dans l'activité économique*, Paris, éd., Armand Colin, 1932.

[3] Voir Joanny RAY, *Les Marocains en France*, Paris, éd., Maurice Lavergne, 1937.

[4] Voir Abdelmalek SAYAD, « Les trois âges de l'émigration algérienne en France », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 15, p. 59-81.

[5] Voir Andrea REA; Maryse TRIPIER, *Op.cit.*, p. 24.

[6] تراجع دراسة عبد الرحمان المالكي، "السوسيولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية في المغرب"، عمران، عدد 17، 2016، ص. 105-91

[7] Voir Ladislav CERYCH, *Européens et Marocains, 1930-1956: Sociologie d'une décolonisation*, (s.l), éd.,Bruges de Tempel, 1964

تستأنف الدراسات حول استقرار المهاجرين والمهاجرات في المغرب إلا في السنوات الأخيرة، وتحديدًا سنة [2] 2011 لكون ما أنجز [3] قبل هذا التاريخ اهتم باشكالية هجرة المغاربة إلى أوروبا و دول الخليج، وعبور المهاجرين من دول الساحل وجنوب الصحراء عبر المغرب إلى أوروبا، كما لم يتم الاهتمام بالهجرة النسائية المغربية [4] إلا في السنوات الأخيرة.

لقد سجل الباحثون في السوسيولوجيا تأخر اهتمام هذا العلم بالهجرة النسائية، فقد أشارت "سيلفي مازيلا" (Sylvie Mazella) أن الاهتمام بهذا الموضوع لم يبدأ إلا في سنوات الثمانينات (1980). ففي "علم الاجتماع، يجب انتظار سنوات الثمانينات خصوصًا مع نشر المجلة الدولية للهجرات (International Migration Review) سنة 1984 لعدد خاص بالنساء المهاجرات، لكي تصدر فيما بعد عدة أعمال، وأعداد متخصصة في مجالات وموضوعات تدريس النوع والهجرات" [5].

وتشدد الباحثة على الفرق بين سوسيولوجيا الهجرة الوافدة (Sociologie de l'immigration) وسوسيولوجيا الهجرة المغادرة (Sociologie de l'émigration). يهتم النوع الأول بقضايا مثل الاستقرار، والاندماج، وبناء الهوية، والإكراهات التي يفرضها مجتمع الاستقرار على المهاجرين... بينما يهتم النوع الثاني، بهجرات المغادرة سواء داخل أو خارج بلد محدد (هجرات إرادية أو قسرية، وأشكال عبور الحدود، وشبكات الهجرة، ودور المنظمات الدولية في الهجرة...).

وسجلت بدايات الاهتمام بموضوع الهجرة النسائية الأفريقية في الدول الأوروبية بشكل كبير، وخاصة الهجرة الوافدة، منذ الثمانينات وبالتحديد سنة 1984. وقد اهتمت أولى الدراسات بموضوع الأمومة لدى النساء الأفريقيات، وتعتبر أعمال "جاك بارو" (Jacques Barou) لسنة 1986،

---

[1] Voir EIKbir ATOUF, *Aux origines historiques de l'immigration marocaine (1910-1963)*, Paris, éd., Connaissances et savoir, 2009

[2] يمكن اعتبار ميشيل بيغالدي من بين السوسيولوجيين الذي اهتموا بموضوع تحول المغرب إلى بلد استقرار المهاجرين، وليس مجرد محطة عبور، ينظر:

Michel PERALDI, (dir.), *D'une Afrique à l'autre ... Op.cit.*

[3] نذكر على سبيل المثال دراسات مهدي عليوة، وكليبر إسكوفي المشار إليها في القائمة البيبلوغرافية لهذا البحث.

[4] الاتحاد الأوروبي، يورو ميد للهجرة 2، الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي [عبر رابط]، د.ت، د.م.ن 365 ص. <[http://library.euneighbours.eu/sites/default/files/StudyonWomenredGIZ\\_EUROMED\\_II\\_AR\\_L.pdf](http://library.euneighbours.eu/sites/default/files/StudyonWomenredGIZ_EUROMED_II_AR_L.pdf)>

[إطلع عليه، يوم 16 يناير 2016].

[5] Sylvie Mazzella, *Sociologie des migrations*, Paris, éd., PUF, 2014, p. 94.

و1989 رائدة في هذا المجال، إلا أنها قاربت موضوع الهجرة النسائية من خلال منظور العمل الاجتماعي<sup>[1]</sup>.

وإزداد عدد الدراسات التي ركزت على المرأة الأفريقية المهاجرة في الدول الأوروبية، وخاصة في فرنسا منذ التسعينات من القرن الفائت. وبرزت دراسات سوسولوجية متخصصة من قبيل أعمال "كاترين كيمنال"<sup>[2]</sup> (Catherine Quiminal). وقد سمح لنا الاطلاع على عينة من الدراسات<sup>[3]</sup>، التي تمكنا من الوصول إليها، بإجراء تصنيف للموضوعات التي ركزت عليها. وبناء على ذلك يمكن القول بأن هناك صنفين من الدراسات:

- دراسات الفضاء الخاص بالنساء الأفريقيات، إذ اهتمت الدراسات المندرجة ضمن هذا الصنف بموضوع العائلة الأفريقية. فقد ركزت بالتحديد على قضايا: الأمومة، والأبوة، وصحة الطفل، واندماج العائلة الأفريقية في مجتمع الاستقرار والارتباط بتقاليد المجتمع الأصل، من قبيل اللغة وتقاليد السحر، وهو ما يبين طغيان المقاربة الاجتماعية للظاهرة من خلال منظور العمل الاجتماعي.

- دراسة النساء الأفريقيات في الفضاء العام (Espace public): تتناول قضايا مثل النشاط الجمعي للمهاجرات، ودينامية المقاولات التي تؤسسها المهاجرات... وقد تميز هذا الصنف من الدراسات بتبني مقاربة النوع الاجتماعي.

**أما بخصوص الهجرة المُغادرة، فلم تهتم الدراسات الأولى حول الهجرة النسائية بالأسباب الخاصة بهجرة النساء، بل اعتبرت أسبابها هي نفسها أسباب هجرة الرجل. ويحكم مثل هذا التوجه فكرة تبعية المرأة للرجل كما هو شأن الدراسات المخصصة للمرأة المهاجرة في إطار التجميع العائلي. ومع تطور الأبحاث، تم التركيز على دراسة الأسباب الخاصة بالهجرة النسائية. خصوصا بعدما أصبحت النساء تمثل جزءا كبيرا في موجات الهجرة، إذ تشكل النساء أغلبية في الهجرات المعاصرة في أوروبا وفي بعض مناطق من العالم، خصوصا في بعض التيارات الهجرية (Les flux migratoires) كما هو**

---

[1] Voir Jacques BAROU, «Les communautés africaines en France : quand le foyer demeure au centre de la vie sociale», *Migrants-Formations*, n° 67, 1986, pp. 5-9. Disponible sur: <URL: [http://biblio.reseau-rci.org/index.php?lvl=notice\\_display&id=1292](http://biblio.reseau-rci.org/index.php?lvl=notice_display&id=1292)> [consulté le 11 septembre 2016].

[2] Claudette BODIN ; Catherine QUIMINAL, «Le long voyage des femmes du fleuve Sénégal», *Hommes et Migrations*, n° 1141, 1991, pp. 23-26.

[3] تنظر اللائحة الببليوغرافية لهذا العمل.

الشأن بالنسبة للفلبينيات (...) وبعض ومهاجرات بلدان أوروبا الشرقية"<sup>[1]</sup>. ومنذ هذه الفترة، تبنت الدراسات حول الهجرة النسائية، مقاربات جديدة من قبيل مقارنة الشبكات الاجتماعية، والمقاربات الكلية.

لقد أنجزت دراسات كثيرة مثلاً في البلدان الأوروبية، حول موضوع هجرة الاستقرار، كما تقول "سيلفي مازيلا"، مقابل ضعف الدراسات التي تناولت سوسيولوجية الهجرات الدولية. ومن الصعب حالياً، بالنسبة للباحثين، التمتع في إطار سوسيولوجي محدد، بل لا بد من إحداث تمفصل بين هاتين المقاربتين أو بالأحرى، الارتباط بإرث عبد المالك صياد الذي يرى استحالة دراسة الهجرة في بلد الاستقرار دون دراستها، كذلك، في نفس الوقت، في بلد الانطلاق .

لقد سُجِّل انتقال كبير في مجال دراسة الهجرة النسائية، فقد تخلى الباحثون عن منظور العمل الاجتماعي، المُوظَّف من قبل "جاك بارو" لمقاربة الموضوع، واعتمدوا بشكل أكبر مقاربة النوع الاجتماعي، وهو ما سيدفعنا إلى تخصيص حيزٍ يرصد المقولات التحليلية لمقاربة النوع الاجتماعي.

### 3. النوع الاجتماعي واختراق إستميم الصمت حول الهجرة النسائية

يعتبر "روبير ستولر" (Robert Stoller) أول من استخدم كلمة (Gender) سنة 1968 في كتاب يحمل عنوان: **الجنس والجنوسة [الجندر]: حول تطور الذكورة والأنوثة**<sup>[2]</sup>. وقد فصل بين الجنس والنوع، وميَّز بين الدور الجنسي، والهوية الجنسية، حيث يمكن لجنس الفرد أن يختلف عن هويته الجنسية التي تُحدِّدها الميول والرغبات والاختيارات، كأن يَكُون الفرد مثلاً، من جنس الذكور، ويختار في المقابل هوية جنسية أنثوية أو العكس. واستندت الحركة النسائية في أمريكا في أواخر الستينات على تحليلات "ستولر"، وهو ما يبين أن التفكير في قضايا النوع الاجتماعي كان تتوجها لنضالات الحركات الاجتماعية والنسائية لسنوات الستينيات 1960، التي كانت بدورها وليدة حركات سابقة عليها، مثل حركة القضاء على العبودية والعنصرية، والمطالبة بحق التصويت.

وانتشر مفهوم النوع في الوسط الأكاديمي بفعل تَمَأُّسِ حقل الدراسات النسائية ( Women's studies) التي لا تكتفي فقط بنقد العلاقات بين الجنسين في المجتمع، وإنما تتجاوز ذلك إلى نقد

[1] Mirjana MORKVASIC, art.cit., p. 28

[2] Sex and Gender: on the development of masculinity and femininity

جميع الخطابات التي تُشرعن إقصاء المرأة<sup>[1]</sup>. وقد شكلت سنة 1969 بداية إدماج أول برنامج تعليمي (Cursus) للدراسات النسائية من قبل "شيليا توبياس" (Sheila Tobias) في جامعة "كورنيل" (Cornell) بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، بعدما عملت الجامعات الحرة على التعريف بها في أوساط الحركة الطلابية (Universités libres du mouvement étudiant) ما بين 1968-1965<sup>[2]</sup>. وتتمثل خصوصية الدراسات النسائية في اعتمادها المقاربة عبر تخصصية (Interdisciplinaire) لنقد مختلف الخطابات المشرعة لإقصاء النساء بما فيها خطابات العلوم الاجتماعية.

ففي سياق تطور الدراسات النسائية وتزايد تأثيرها على جقل العلوم الاجتماعية، استعادت عالمة الاجتماع "آن أوكلي" (Anne Oakley) هذه العبارة سنة 1972، وميزت بدورها بين الجنس الذي ينتمي للطبيعة، والنوع الذي يحدده المجتمع والثقافة.

ولم يتم وضع تعريف للنوع في المعاجم<sup>[3]</sup> إلا سنة 1989 (قاموس أكسفورد Oxford english dictionary). وقبل هذا التاريخ، كانت كلمة (Gender) تحيل على قواعد نحوية لتصنيف الأسماء إلى مذكر ومؤنث أو محايد (Neutre) كما في قاموس اللغة الإنجليزية لسنة 1785 ل"صامويل جوهانسون"<sup>[4]</sup> (A dictionary of the english language).

أما في فرنسا، وبالرغم من عدم استخدام مفهوم النوع إلا سنوات التسعينات 1990، فقد توسل علماء الاجتماع، قبل هذا التاريخ، بمفاهيم أخرى مثل البطريراركا، والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين، والهيمنة لدراسة وضع المرأة في المجتمع عموماً. وقد نتج عن هجرة مفهوم النوع إلى الفضائين الأوروبي والعربي نقاشات عدة: ففي فرنسا انتقدت "كريستين دلفي" (Christine Delphy) عبارة النوع الاجتماعي، وربطته بإرث مارغريت ميد<sup>[5]</sup> Margaret Med التي تتحدث عن الأدوار المجنّسة، كما انتقدت "دلفي" تحليلات "آن أوكلي" لكون استعمال هذه الأخيرة لمفهوم النوع يُخفي التراتبية غير المتكافئة بين الجنسين، ويفسر موقف "دلفي" هذا بنزعتها المادية، وأفقها الفكري الماركسي الذي يعطي أهمية للتحليل الطبقي.

[1] Éliane ELMALEH, «Les Women's Studies aux États-Unis», *Transatlantica* [en ligne], Disponible sur: <URL: <http://journals.openedition.org/transatlantica/541>> [Consulté le 24 août 2018].

[2] Ibid.

[3] ديفيد غلوفر، كورا كابلان، الجنوسة، (ترجمه عن الإنجليزية عدنان حسن)، دار الحوار، اللاذقية-سوريا، 2008، ص. 9

[4] المرجع نفسه، ص. 11

[5] Isabelle CLAIR, *Sociologie du genre*, Paris, Armand Colin, 2012, p., 94.

وبصرف النظر عن النقاشات التي رافقت استخدام مفهوم النوع الاجتماعي في أوروبا، والمنطقة العربية<sup>[1]</sup>، وأخذا بعين الاعتبار التطورات التي لحقت هذا المفهوم؛ الذي أصبح يحيل، في الآن ذاته، على العرق والطبقة والإثنية، فإننا نعني بالنوع الاجتماعي "المنطق الاجتماعي العام الذي يُخضع الأفراد بالنظر لجنسهم، وطبقتهم الاجتماعية، وإثنياتهم، ونوع ممارساتهم الجنسية... ويتضمن هذا التعريف التطورات التي طالت النوع الاجتماعي، فهو لم يعد يدرس الهيمنة الممارسة على النساء باعتبارهن نساء، بل لكونهن متحدرات من طبقات فقيرة، ومن إثنية موصومة، وبلد مُستعمر سابقا، خصوصا بالنسبة للمهاجرات من دول الساحل وجنوب الصحراء. هاهنا يتبين على أن دراسات النوع الاجتماعي، وفق هذا التعريف متأثرة بالحركة النسائية السوداء، وهي "تيار فكري وسياسي، عرّف النوع الاجتماعي من داخل الحركة النسائية، دون فصله عن باقي علاقات السلطة، بدءا بالعنصرية، والعلاقات الطبقيّة"<sup>[2]</sup>. لقد انتقد هذا التيار نظريات الحركة النسائية البيضاء لكونها لا يمكن أن تعي الواقع المعاش للنساء السوداوات اللواتي يعشن بشكل متزامن القمع البطريركي والطبقي والعنقي بله الكولونيالي.

وترى دراسات النوع، وفقا لهذا التوجه، أن أنماط الهيمنة متداخلة ومتراكبة ومتزامنة، وهو وما يعبر عنه مفهوم التقاطعية (L'intersexualité) الذي صاغته "كمبرلي وليامز كرينشو"<sup>[3]</sup> (Kimberlé WILLIAMS CRENSHAW) سنة 1991.

اهتمت دراسات النوع الاجتماعي بمختلف ميادين العمل<sup>[4]</sup> والجنسانية<sup>[5]</sup>، والهوية الجنسية<sup>[6]</sup> وتوسعت لتشمل مجالات متعددة. ففي كتاب **سوسيولوجيا النوع الاجتماعي** رصدت "إزابيل كلير" (Isabelle CLAIR) مختلف المجالات التي حققت فيها دراسات النوع الاجتماعي تراكما معرفيا، وتتمثل هذه المجالات في السياسة، والتربية، والفن، والثقافة، والجسد، والأسرة والحياة الخاصة، وبالرغم

[1] يراجع مثلا كتاب مثى أمين الكردستاني، *حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر: دراسة نقدية إسلامية*، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

[2] Elsa DORLIN, (2008), *Black Feminism. Anthologie du féminisme africain-américain 1975-2000*, Paris, éd., l'Harmattan, p. 21.

[3] Kimberlé WILLIAMS CRENSHAW «Cartographie des marges: intersectionnalité, politique de l'identité et violence contre les femmes de couleur», *Chiers du Genre*, 2005/2 n° 39, pp. 51-82.

[4] خاصة ما يتعلق بالشغل، وتقسيم العمل على أساس جنسي، وتتنوع هذه الدراسات لتشمل مختلف المجالات.

[5] اهتمت الجنسانية بدراسة الممارسات الجنسية، وخطاب المجتمع حول الجنس، والجسد، والرهانات السياسية للجنس.

[6] أسفرت دراسة الهوية الجنسية عن نظرية اللانمطية الجنسية (La théorie du Queer) التي تنتقد انبناء المجتمع على الجنسانية المغايرة ذكر/ أنثى، وتدافع عن تعدد الهوية الجنسية، التي يمكن أن تختلف عن جنس الفرد، وتُعَبَّرُ عن هذا التعدد هويات جنسية "جديدة" مثل "السحاقيات" و"الشواذ"، و"ذوي الميول الثنائية"، و"عابري الجنس"، و"المتحولين جنسيا"....

من إغفالها مجال الهجرة، نؤكد أن مقارنة النوع اتخذت الهجرات موضوعا لها منذ أواسط الثمانينات، 1984. وتهتم مقارنة النوع في مجال دراسة الهجرات بالكيفية التي تساهم بها علاقات النوع الاجتماعي في استثارة الهجرات، كما تهتم في جانب آخر بالكيفية التي تؤثر بها الهجرة على هذه العلاقات في بلدان الاستقبال. وسوف يساعدنا هذا الجانب كثيرا في فهم نشوء الهجرات النسائية الإفريقية في اتجاه المغرب، وفي فهم نشاط المهاجرات المنظم.

ساهمت دراسات النوع الاجتماعي في تطوير أبحاث الهجرة، لأن تنقل المرأة يعتبر خروجاً من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام. ويدل هذا الانتقال، حسب دراسات النوع الاجتماعي على تحول في علاقات النوع الاجتماعي. وبناءً على هذه الفكرة، تطورت في التسعينات مقارنة تحاول توضيح الاختيارات، والاستراتيجيات والموارد المستخدمة من قبل النساء المهاجرات<sup>[1]</sup>؛ إذ ينظر إلى هاتهن النساء من وجهة نظر مفاهيمية جديدة من قبيل البطرياركا، والاستقلالية، وتغير علاقات النوع الاجتماعي.

وساهمت دراسات النوع الاجتماعي في قلب الصورة المشككة حول المهاجرة، باعتماد منظور العمل الاجتماعي الذي اعتبرها ضحية، وفي نقد البرامج الاجتماعية التي تستهدف المهاجرات. لقد تحكمت في هذه البرامج خلفية بطرياركية، حيث "انحصر تكوين النساء، كما كان مقترحا في التلازم مع الدور التقليدي للمرأة الذي كان محط انتقاد (...)، بالرغم من أن هذا الدور متجاوز (...). ومتناقض (...).؛ إذ بقدر ما ندين ضعف استقلالية النساء، نسجنهن في نفس الوقت في أدوار منزلية"<sup>[2]</sup>.

اهتمت الدراسات التي تربط بين النوع والهجرة بمواجهة الصور النمطية حول المرأة المهاجرة، ونقد البرامج التي تريد حصرها في دور تقليدي. ونبّه الباحثون في إطار هذه المقاربة إلى نموذج المهاجرات المستقلات (Migrantes autonomes)؛ الذي تعكسه خصائص البنية الاجتماعية للنساء المهاجرات، ومواصفاتهن الشخصية (Profils des migrantes)، مثل: ارتفاع مستواهن التعليمي، وانتماؤهن للفئة العمرية الشابة، واستقلاليتهم في اتخاذ قرار الهجرة.

[1] Sylvie MAZZELLA, Op.cit, p. 94

[2] Laura OSO CASA, art.cit., p. 180

يلزم في نهاية هذا الإطار النظري، التساؤل عما إن كانت الدراسات التي تناولت هجرة نساء دول الساحل وجنوب الصحراء في السياق المغربي، تسترشد بهذه المقتربات النظرية، وهو ما يقودنا إلى عرض وتحليل الدراسات التي تناولت هجرة النساء، في المغرب.

## ثانيا: تاريخ الهجرة المغربية، وحصيلة دراسة الهجرة النسائية الوافدة على المغرب

تطلق الهجرة (La migration) بصفة عامة "على حركات السكان وتنقلاتهم الفردية والجماعية"<sup>[1]</sup>، سواء كانت داخل حدود البلد أو خارجه. ويعتبر هذا المفهوم أساسيا بالنسبة إلينا لأنه سيمكن من تحرير عمل توليفي (Synthèse) حول تاريخ مختلف أنواع الهجرات التي عرفها المغرب، خلال الفترة المعاصرة التي حددناها زمنيا من 1830 إلى 2014.

### 1. المراحل التاريخية الكبرى للهجرة المغربية

يبرر اختيارنا للفترة الزمنية (1830-2014) التي نبدأ بها هذا التقديم التاريخي للهجرة المغربية، باحتلال الجزائر سنة 1830، الذي أعقبته فيما بعد الهجرة المغربية للعمل في ضيعات المعمرين الفرنسيين بالجزائر، وتبني أول عملية لتسوية وضعية الأجانب في المغرب سنة 2014. عرف المغرب بعد خضوعه للاستعمار بروز ثلاث اتجاهات أساسية لتحركات السكان: توافد المعمرين الأجانب على المغرب (L'immigration)، وانطلاق الهجرات الداخلية (Les migration interne) نحو مراكز المدن، وتشكل أولى موجات الهجرات المعاصرة خارج البلد (La migration externe)، نحو الجزائر، وأوروبا وفرنسا، تحديدا.

وتعتبر دراسة "روبير مونتان" (Robert Montagne) من أهم الدراسات التي أنجزت في الفترة الكولونيالية<sup>[2]</sup> حول الهجرة الداخلية، واستأنفت الأعمال البحثية حول هذا الموضوع بشكل متقطع في السنوات اللاحقة، فقد لاحظ "دانييل نوان" (Daniel Noin) في الستينات من القرن العشرين غياب الأبحاث التي اهتمت بهذه الظاهرة؛ إذ يؤكد أن "هجرات الساكنة داخل قرى المغرب تشكل حقا واسعا للدراسات" التي لم تنجز بعد<sup>[3]</sup>. أما الدراسات التي تناولت هجرة المغاربة إلى خارج البلد، فعكفت في

[1] الكبير عاطوف، الهجرات العالمية والمغربية: قضايا ونماذج. مقارنة سوسيو تاريخية 1045-2011، منشورات جامعة ابن زهر، 2012، ص. 9

[2] يراجع بخصوص هذا الموضوع، عيد الرحمان المالكي، "السوسيولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية في المغرب"، مرجع سابق

[3] أورده الكبير عاطوف، الهجرات العالمية والمغربية...، مرجع سابق، ص. 9.

بدايتها على دراسة هجرة المغاربة إلى الجزائر<sup>[1]</sup>، "قمنذ 1840-1830 (...) سبق للرفيين (من منطقة الريف) أن اشتغلوا في ضيعات المعمرين الفرنسيين في مدينة وهران، ففي سنة 1880 أُحصي 3506 مهاجر، وما يعادل 5 695 سنة 1881 و7 706 سنة 1882"<sup>[2]</sup>. وبدأت الهجرات الدولية المغربية نحو أوروبا في الفترة المعاصرة على شكل هجرات مُعسّرة أثناء الحرب العالمية الأولى؛ إذ استطاع الجنود المغاربة، خلال الحرب العالمية الأولى، اكتشاف عالم آخر، وانعكس ذلك على البنى الاجتماعية والنفسية، طالقة العنان للحلم بغد أفضل لا يمكن تحقيقه إلا بالهجرة إلى فرنسا<sup>[3]</sup>. وتطورت الهجرة إلى هذا البلد (فرنسا)، واتخذت أشكال سرية؛ ما حدا بالباطرونا الاستعمارية في المغرب سنة 1928 إلى مطالبة سلطات الحماية بتقنين الهجرة مخافة ندرة اليد العاملة. ويؤكد انتشار هذا النوع من الهجرة السرية<sup>[4]</sup>، استعادة أعداد هامة من المهاجرين المغاربة من التسوية القانونية لوضعية الأجانب في فرنسا لسنة 1929.

لقد مرت الهجرة المغربية بثلاث مراحل: مرحلة الاستئناس بالهجرة منذ احتلال الجزائر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم مرحلة توطيد وتوسيع الهجرة المغربية ما بين سنتي 1956 و1963، وأخيرا مرحلة تباطؤ هذه الهجرة، الذي تم رصده خلال السنوات الممتدة ما بين سنتي 1963 و1974؛ وقد صادفت هذه المرحلة الثالثة التوقيف الرسمي لهجرة اليد العاملة منذ سنة 1974، وانطلاق هجرة التجمع العائلي، وتحول المغاربة إلى وجهات غير أوروبية مثل دول الخليج<sup>[5]</sup>...

لا تصمد عبارات تحول المغرب من بلد عبور<sup>[6]</sup> إلى بلد استقرار المهاجرين<sup>[7]</sup> أمام الوقائع التاريخية، فقد كان المغرب خلال الفترة المشمولة بهذا التوليف التاريخي 1830-2014 بلد استقبال مهاجرين من جنسيات مختلفة خاصة الإسبان<sup>[8]</sup> والإيطاليون، وتحديدا بعد اندلاع الحرب العالمية

[1] يراجع كتاب الكبير عاطوف لما يحيل عليه من بيليوغرافيا تتضمن مختلف الدراسات والوثائق التي تناولت الهجرة المغربية إلى الجزائر:

Elkbir ATOUF, *Aux origines anticipatrices des migrations marocaines*, Op.cit., p. 33 et suiv.

[2] Ibid.

[3] الكبير عاطوف، *الهجرات العالمية والمغربية...*، مرجع سابق، ص. 117

[4] نفس المرجع، ص. 133

[5] Voir Mohamed KHACHANI, *Les marocains dans les pays arabes pétroliers*, Rabat, éd., l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations, 2008

[6] Voir Abdelkrim BELGUENDOZ, *Le Maroc coupable d'émigration et de transit vers l'Europe*, Kenitra, Impression Boukhili, 2000

[7] تراجع مقدمة كتاب ميشيل بيغالدي :

Peraldi, Michel (dir.), *Op. Cit.*, pp. 9-21

[8] أحمد إحدوثن، "الهجرة الإسبانية إلى المغرب والجزائر: 1850-1950"، *شؤون مغربية*، 12، 1993، ص. 41-45

الثانية<sup>[1]</sup>، وتحول منذ سنة 1995 إلى بلد استقبال لمهاجري ونازحي بعض الدول الأفريقية أو العربية. وهكذا أصبح المغرب يعرف دينامية هجرة جديدة منذ بداية الألفية الثانية، غير أن أغلب الدراسات لم تمنح النساء أي أهمية ضمن هذه الديناميات السكانية الجديدة، ويدل على ذلك أننا لم نعثر، حسب البحث الجغرافي الذي قمنا به سوى على ثلاث دراسات تناولت الهجرة النسائية من دول الساحل إلى المغرب؛ وهي دراسة "كلير إسكوفي"، و"لورونس مارفينغ"، و"نازارينا لانزا"، واعتمدت كل واحدة من هذه الدراسات مقارنة مختلفة لتحليل هذه الظاهرة، هي: مقارنة الشبكات الاجتماعية، ونظرية النوع الاجتماعي، والمنظور السوسيوثقافي، غير أن تاريخ هذه الهجرة النسائية لا يمكن فصله عن التأريخ العام للهجرة المغربية الذي يُطبق الصمت على مكانة المرأة في موجات الهجرة.

## 2. مقارنة النوع والشبكة الاجتماعية: المهاجرة العابرة للحدود

عكف عمل "كلير إسكوفي" على دراسة الهجرة العابرة للحدود (La transmigration)، باعتماد مقارنة الشبكات والنوع الاجتماعي، إذ خصصت الفصل الثالث من بحثها للهجرة بصيغة المؤنث، ودور الشبكات الاجتماعية في التجميع العائلي "السري"، والحياة اليومية للمهاجرات.

يتضمن هذا العمل البحثي الميداني مقاطع مهمة لاستجابات مع نساء مهاجرات، كما يحلل دور المهاجرات الأفريقيات في تنظيم الهجرات، وكذا المسارات الهجروية للنساء. وتورد الباحثة استجابات مع نساء أفريقيات، كما تتعرض لتجربة الأمهات المهاجرات، والمشاكل التي اعترضتهن، مثل العنف الجنسي الممارس عليهن من قبل حراس الحدود. كما ركزت الدراسة كذلك على كيفية مواجهة النساء المهاجرات للعنف، والمبادلات اللفظية ومختلف أشكال الغيرية، وكيف تعيش المرأة المهاجرة التوصيم (La stigmatisation) الكاشف لعلاقتها بالمجتمع المحلي، ومختلف أنواع العنف الرمزي الذي تتعرض له النساء الأفريقيات، كما تدل على ذلك عبارة "عزي" التي يتم بها نعت مهاجري دول جنوب الصحراء بشكل عام .

ويقدر ما ساهمت دراسة "كلير إسكوفي" في تسليط الضوء على الهجرة النسائية، واعتماد مقارنة النوع الاجتماعي، ومقارنة الشبكات من جهة، واعتماد مفهوم المهاجر العابر للحدود دوماً (Transmigrant) بدل المهاجر (Migrant) من جهة أخرى، فإنها لم تلتفت إلى المحددات البنوية

[1] Voir Roberta Yasmine CATALANO, *Eclats de mémoire: les Italiens du Maroc*, (s.l), Senso Unico, 2009

التي حركت هجرات دول الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب، بالرغم من الضرورة النظرية التي يكتسبها الربط بين ظروف المهاجر في بلده الأصلي، ووضعه الاجتماعي أثناء الهجرة.

### 3. مقارنة سوسيو تاريخية وشبكية لهجرة العمالة المنزلية السنغالية

تتناول دراسة "نازارينا لانزا" موضوع خادمت المنازل السنغاليات بالمغرب، بين الجانب التاريخي الذي تكشفه هذه الظاهرة والجانب المعاصر، الذي يشكل امتدادا لها. لقد ساهم، حسب هذه الدراسة، الجيل الجديد من التجار المغاربة المهاجرين للسنغال في الخمسينات (1950) في حركية النساء السنغاليات نحو المغرب. وتؤكد الباحثة ذلك كما يلي: "بدأت الظاهرة في بداية التسعينات (1990) بـ"عودة" الجيل الثالث، من المغاربة-السنغاليين الذين قرروا الاستقرار بالمغرب، لأسباب اقتصادية، مستقدمين معهم الخادمت المنزليات"<sup>[1]</sup>. ويتبنى الطلبة الذين تابعوا دراستهم في السنغال نفس السلوك، بعد عودتهم للمغرب، فقد استقدموا، بدورهم، خادمت المنازل من هذا البلد (السنغال)؛ إذ "سُجِّلت منذ سنوات 2004-2005 عودة بعض طلبة الطب للمغرب مع خادمت منازل، بعد تسع سنوات من الدراسة في داكار"<sup>[2]</sup>. ويبرر الإقبال على تشغيل هؤلاء الخادمت، بجودة عملهن، وحفاظهن على أسرار العائلة، وقبول الأجر المقدم. ويبين هذا الصورة الإيجابية حول الخادمة في المجال الخاص التي لا تنعكس على وضعية الأفارقة والسنغاليين عموما في الفضاء العام. كما يقودنا هذا التحليل إلى تبني تصور "جورج زيميل"<sup>[3]</sup> للأجنبي، باعتباره مالكا لبعض الصفات الإيجابية، مثل الموضوعية. غير أن التطور التاريخي للهجرة من البلدان الأفريقية للمغرب لم يرتبط، قط، بالمرحلة المعاصرة كما أسلفنا، بل يستمد جذوره من تاريخ بعيد، يعود لعصور العبودية كما مارسها المغاربة، كما يمكن أن نقرأ ذلك في دراسة محمد الناجي<sup>[4]</sup>، التي ستسغفنا في تحديد البعد الأنثروبولوجي لهذه الظاهرة، في الصفحات اللاحقة. علاوة على ذلك، درست الباحثة الإطار القانوني لتشغيل الخادمت الأجنبيات، وشددت على غياب قانون يحمي خادمت المنازل سواء الأجنبيات أو المغريبات المحكومات بالأشكال التقليدية للسخرة، وتطرقت لأشكال التشغيل ودور التنظيم الجماعتي (Communautaire) في حماية

[1] Nazarena LANZA, «Les domestiques sénégalaises au Maroc: un travail servile entre tradition et modernité », In: Michel Peraldi, *Op.cit*, pp.121-145 (voir p. 124).

[2] Ibid., 131.

[3] Georges SIMMEL, *Sociologie: études sur les formes de la socialisation*, Paris, éd. PUF, 1999, p. 663 et p. 668.

[4] Voir Mohamed ENNAJI, *Soldats, domestiques et concubines: l'esclavage au Maroc au XIX<sup>e</sup> siècle*, Casablanca, éd., EDDIF, 1994.

هؤلاء المهاجرات في سياق الهجرة. وتلعب ثلاث فئات دورا أساسيا في تشغيل الخادمت وهن: فئة المغاربة الممارسين للتجارة في السنغال، والطلبة المغربية الذين يتابعون دراستهم بهذا البلد، وفئة التجار السنغاليين المقيمين بالمغرب، الذين يشكلون شبكات الترحيل والتشغيل بله الاستغلال لهذه الفئة من النساء. لم تغفل الدراسة كذلك، دور وسائل الاتصال الحديثة مثل الأنترنت في استقطاب النساء الأفريقيات للعمل في البيوت المغربية. وتتمثل النتائج السوسولوجية لهذه الدراسة في كشفها ظهور أشكال عبودية منزلية (La domesticité) جديدة. كما تبين هذه الظاهرة "ظهور برجوازية جديدة متحررة أو راغبة في التحرر من التراتيبات ونظام الروابط التقليدية"<sup>[1]</sup>.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في استحضارها المنظور السوسيوثقافي، ومقاربة الشبكات لتحليل توافد المهاجرات من السنغال تحديدا على المغرب، إلا أنها لم تنتبه إلى التحولات البنيوية التي زادت من أعداد المهاجرات اللواتي وفدن للمغرب، من خارج الشبكات الاجتماعية، ومن دول لم تربطها علاقات تاريخية موعلة في القدم مثل الكونغو الديمقراطية.

#### 4. المقاربة السوسيوثقافية

تعالج دراسة<sup>[2]</sup> "لورونس مارفينغ" من منظور سوسيو ثقافي تنقل التجار السنغاليين، وخاصة النساء منهم للمغرب، لزيارة فاس (Le pèlerinage) وممارسة التجارة. لقد ركزت هذه المؤرخة على التحولات الطارئة على تنقل هذه الفئة إلى المغرب، التي كانت في البداية تتم من أجل زيارة فاس الذي تحول إلى مركز للهجرة سرعان ما نافسته مدينة الدار البيضاء. وأدرجت الباحثة دراستها في سياق تاريخي، يبدأ من القرن التاسع عشر، وعرضت نتائج دراستها الميدانية التي ركزت فيها على مواصفات التجار، رجالا ونساء بين اليوم والأمس، وبروز فضاءات اجتماعية فوق محلية، وتنظيم أعمال التجارة. سوف نركز في عمل الباحثة عما قدمته حول الهجرة السنغالية لما كتبت: "بينما كان أغلب من يقوم بالتجارة في الماضي رجالا، بالرغم من أن المرأة لم تكن مقصية من التجارة، فإن النساء يشكلن اليوم أغلبية بالدار البيضاء". تولدت هجرة النساء السنغاليات من ديناميات الزيارات والتجارة منذ سنة 1950. وتتمثل مواصفات رائدات الهجرة في كونهن حديثات العهد بالزواج ومتحركات من الالتزامات العائلية. أما المتقدمات في السن أي الحاجات (Hadja) فيلزمهن "أن يتوقفن عن الولادة

[1] Nazarena LANZA, 2011. «Les domestiques sénégalaises ... art.cit., 143.

[2] Laurence Marfaing, «Commerçantes et commerçants sénégalais à Casablanca: du pèlerinage au business », *Critique économique*, n° 16, 2005, pp. 137-152.

(Ménopausée) حيث يُمكنهَنَّ ذلك من ناحية اجتماعية محضة، ووفق التقاليد السنغالية من توسيع النشاط التجاري على مستوى دولي كبير انطلاقاً من هذه اللحظة<sup>[1]</sup>. وتفسر ظروف المغرب، جانبا من محفزات الهجرة النسائية من السنغال للمغرب. ف"باعتبار المغرب بلدا إسلاميا، حيث تتشابه الثقافة وأشكال العيش مع مثيلتها في السنغال، ووجود علاقات جدية بين البلدين، تسمح العائلات والأزواج للنساء بالهجرة"<sup>[2]</sup> إلى المغرب.

تفيدنا هذه الدراسة في تحديد الإطار التاريخي للهجرة النسائية، والنظر إليها باعتبارها دينامية ممتدة في الزمن، وهو ما سيسمح برصد الانتقالات التي تكشف عنها، والاستمراريات التي تنتجها.

لقد بين لنا الإطار النظري للبحث، والدراسات التي تناولت هجرة نساء دول الساحل وجنوب الصحراء في المغرب غنى المقاربات المتوافرة من جهة، وتركيز الأبحاث التي درست الهجرة النسائية على منظور النوع الاجتماعي والشبكات، والسوسيولوجيا التاريخية من جهة أخرى، كما مكنتنا هذه المرحلة من البحث في رصد التحول في مفهوم الهجرة والمهاجر؛ ما سيساعد على بناء مفهومي جديد نعتمده في هذا العمل.

## ثالثا: مداخل مفاهيمية ومنهجية إلى الموضوع

### 1. مداخل مفاهيمية

ينبني عملنا على خمسة مفاهيم أساسية هي: الهجرة، والديناميات الاجتماعية، والإرث الأنثروبولوجي والنشاط الاجتماعي، والفعل المنظم، وسيسمح تقديم تعريف محدد لها برسم الحدود المفهومية لعملنا.

#### 1. الهجرة: من بُعد التغيير إلى بُعد الاستمرارية

قاد تطور ظاهرة الهجرة الباحثين والباحثات إلى التخلي عن المضمون التقليدي للهجرة، باعتبارها تغييرا في مكان الإقامة، كما نجد ذلك في بعض القواميس (لسان العرب، و Larousse)، وأعادوا تعريف مفهوم الهجرة، ووسعوا مضمونه، وأبعاده. قام مثلا "ألون سيمونس"<sup>[3]</sup> (Alan Simmons)،

[1] Ibid., p. 144

[2] Ibid.

[3] Cité par Victor PICHE, Op.cit., p., 154

سنة 1986 بتحديد ثلاثة أبعاد لهذه الظاهرة وهي: تغيير مكان الإقامة، وتغيير العمل، وتغيير العلاقات الاجتماعية.

صحيح أن الهجرة "لا تتلخص في حركة الأشخاص وإقامتهم في دولة غير دولتهم، فهي تعبر أيضا عن الاضطرابات التي تتدخل في الحياة الشخصية والعائلية والمهنية والثقافية للمهاجر، وعن جهود تُبذل لإعادة تنظيم حياة جديدة أكثر تلاؤما مع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد المقصد"<sup>[1]</sup>، غير أنها في الوقت نفسه، كما ندافع عن ذلك في هذا العمل، تسمح بإنتاج استمرارية في أشكال العيش في بلد الاستقرار.

بناءً على هذه الفكرة، لن نعمل على الانتقال من مفهوم الهجرة إلى براديغم التنقل<sup>[2]</sup>، ( La mobilité)، الذي عرف انتشارا، بفعل مقارنة المنظمات الدولية للهجرة في سياق العولمة، خاصة المنظمة العالمية للهجرة، منذ سنوات 2000 كما تحلل ذلك "هلين بيلغان"<sup>[3]</sup> (Hélène Pellerin) ولا إلى مفهوم الهجرة العابرة للحدود (La transmigration)، الذي صاغته لأول مرة<sup>[4]</sup> "نينا غليك شيللر" (Nina Glick Schiller) لتوصيف أفراد يتميزون بالتنقل الدائم، والتغيير الدائم للعلاقات الاجتماعية، ومد جسور التواصل بين بلدهم وبلد الإقامة، عبر حضور مزدوج ( La double présence) في بلد الاستقرار والمنشأ؛ وذلك تمييزا لهم عن المهاجرين الذين يغادرون بلدهم من أجل

---

[1] الاتحاد الأوروبي، يورو ميد للهجرة 2: الهجرة النسائية... مرجع سابق، ص 36.  
[2] ظهر هذا المفهوم منذ سنة 2000 لتحليل بعض الأشكال الجديدة للهجرة التي يشهدها العالم في ظل العولمة. ويساعد مفهوم التنقل على الفهم النظري للتغيرات التي طالت، في الآن ذاته، اتجاهات الهجرة، وسوق الشغل في الدول المتقدمة؛ إذ تشهد هذه الدول خصاضا في مناصب العمل المؤقتة في القطاعين التجاري والفلاحي تحديدا. وتفرض هذه التحولات على الدول المتقدمة البحث عن عمال موسمين من "الدول النامية"، في إطار برامج التشغيل المؤقت حينما تتوفر فرص الشغل، على أساس أن يغادروها (البلدان المستقلة) بمجرد ما تنتهي عقود العمل، التي يمكن تجديدها عندما تتوفر فرص عمل جديدة، وذلك خلافا للأشكال الكلاسيكية للهجرة التي يغادر فيها المهاجر (ة) بلده الأصلي من أجل الاستقرار بشكل دائم في البلد المستقبل.

[3] Hélène PELLERIN, «De la migration à la mobilité: changement de paradigme dans la gestion migratoire. Le cas du Canada », *Revue européenne des migrations internationales*, [En ligne], vol., 27 – n°2 2011, consulté le 26 février 2018. Disponible sur: <URL: <http://journals.openedition.org/remi/5435>> [Consulté 28 février 2016].

[4] Voir Nina GLICK SCHILLER, Linda BASCH, Cristina BLANC-SZANTON, Transnationalism: a new analytic framework for understanding migration [en ligne], 24p., 1992. Disponible sur <URL: [http://www.archivio.formazione.unimib.it/DATA/Insegnamenti/10\\_2246/materiale/glick%20schiller%20-%201992.pdf](http://www.archivio.formazione.unimib.it/DATA/Insegnamenti/10_2246/materiale/glick%20schiller%20-%201992.pdf)> [Consulté le 28 février 2018].

البحث عن العمل في بلد آخر، والذي وظفه تلاميذ "آلان تاريوس" (Alain Tarius) مثل مهدي عليوة<sup>[1]</sup>، و"كلير اسكوفي"<sup>[2]</sup> لدراسة الهجرات العابرة للمغرب.

لا يمكن من الناحية الاستمولوجية الاطمئنان إلى هذين المفهومين الجديدين، بالنظر للعراقيل التي تضعها الدول في وجه المهاجرين والمهاجرات في مختلف البلدان، فمفهوم التنقل يفترض قدرات مادية، وتوفير شروط قانونية ملائمة، كما يعبر مفهوم الهجرة العابرة للحدود عن الظاهرة في فترة كان فيها "عبور" الحدود في اتجاه أوروبا ممكنا. وعلى خلاف ذلك، ننطلق من مفهوم الهجرة، وننظر إليه باعتباره سيرورة تغيير (في الإقامة، وللعمل، والعلاقات الاجتماعية...)، واستمرارية (في إنتاج شروط العيش، وبناء العلاقات الاجتماعية... ويبرر ذلك، سياق دراستنا التي تهتم بالهجرة الوافدة من بلد أفريقي إلى آخر، باستعادة عنوان كتاب ميشيل بيرالدي<sup>[3]</sup> (Michel Peraldi). ويفرض تبني هذا المضمون، كوننا ندرس هجرة تتم من بلد أقل نموا: الكونغو الديمقراطية والسنغال إلى بلد نام، المغرب. إن النظر إلى الهجرة باعتبارها سيرورة تنتج التغيير، بقدر ما تنتج الاستمرارية، يلزمنا بتبني مفهوم آخر، هو الدينامية الاجتماعية.

## 2. الهجرة ظاهرة اجتماعية دينامية في طور التشكل الدائم

نقصد بالدينامية الواقع الاجتماعي في طور التشكل الدائم الذي تكشفه الإليات الاجتماعية المختلفة، من أحداث، ووقائع، وصراعات، وتغيرات. وتنتج الدينامية عن التناقضات بين مختلف مستويات هذا الواقع الاجتماعي بما يشمل من تمثلات وبنيات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومؤسسات الدولة. فحيثما يهاجر الأفراد، تعمل هذه البنيات والمؤسسات، والتمثلات على التأثير في الهجرة، بنفس القدر الذي تؤثر فيه هذه الظاهرة على تلك البنيات، وتنتج بذلك دينامية محددة.

---

[1] Voir Mehdi ALIOUA, *L'étape marocaine des transmigrants subsahariens en route vers l'Europe: l'épreuve de la construction des réseaux et de leurs territoires*, Thèse de doctorat en sociologie, Sous la direction d'Alain TARRIUS, Toulouse, Université Toulouse II Le Mirail (UT2 Le Mirail), 2011.

[2] Voir Claire ESCOFFIER, *Communautés d'itinérance et savoir-circuler des transmigrant-e-s au Maghreb*, Thèse de doctorat en Sociologie et Sciences Sociales, Sous la direction d'Alain TARRIUS, Toulouse, Université Toulouse II, 2006.

[3] Voir Michel PERALDI (dir.), *D'une Afrique à l'autre ... Op.cit.*

بتبنيها لهذا التعريف، نكون قد ابتعدنا عن التتميط النظري للديناميات الاجتماعية الذي أورده "جورج بلاندي"<sup>[1]</sup> (George Balndier) في كتاب *معنى وقوة*. فقد تحدث عن نوعين أساسيين من الديناميات: داخلية، وخارجية. واعترف باستحالة تحليل الدينامية الداخلية، من دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية التي لم يتوقف عندها كثيرا بالتحليل في كتابه، على خلاف الديناميات الداخلية التي حددها في:

- ديناميات النسق الاجتماعي؛
- الديناميات التي يسعى النسق عبرها إلى التحقق الكامل؛
- ديناميات الممارسات التي تتمظهر في سلوك الفاعلين.

وبما أن "بلاندي" ربط الدينامية بالنسق الاجتماعي، ودور الفاعلين في هذا النسق، فإن من الصعب علينا تبني تحليلاته بخصوص مفهوم الدينامية، لارتباطها بمقاربة بنيوية ونسقية للمجتمع، مخالفة للمقاربة الإثنوغرافية التي اعتمدها، وهو ما جعلنا ننتبى تعريفا خاصا لمفهوم الدينامية الاجتماعية باعتبارها "الواقع الاجتماعي في طور التشكل الدائم".

### 3. الإرث الأنثربولوجي مدخل أساس لفهم الهجرات

يرى "إمانويل طود" (Emmanuel Tod) أن كل مهاجر يحمل معه إلى مجتمع الاستقرار نظاما أنثربولوجيا خاصا بمجتمعه. ويُعرّف هذا النظام الأنثربولوجي بأنه "مجموع العلاقات الإنسانية السائدة في مجال ترابي محدد، والتي تلعب دورا في نقل القيم"، ويشكل "النظام الأسري، واحدا من أهم مكونات هذا النظام، ونوّاته الأساسية". وانطلاقا من فرضية كون الأنظمة الأنثربولوجية تعيد إنتاج نفسها، حاول "إمانويل طود" تحليل وضع المهاجرين في مختلف الدول الأوروبية، ففي بلدان استقرار المهاجرين التي تتميز بنظام عائلي تعادلي (Un système égalitaire)، حيث تسود المساواة بين مختلف أفراد العائلة، ذكورا وإناثا، يُعترف بالمساواة التامة للمهاجرين مع باقي مواطني البلد الأصلي، بينما تتردد البلدان التي تعرف نظاما أسريا اختلافيا (Un système différentialiste)، في الاعتراف بحقوق متساوية للأجانب. وقد دعم أطروحته بدراسة حقوق المهاجرين في مجتمعات (بريطانيا، وأمريكا، وفرنسا، وألمانيا...) تسودها أنظمة عائلية مختلفة.

[1] Georges BALANDIER, *Sens et puissance*, Paris, éd., PUF, [1971] 1986, p. 46

إن البنية العائلية التي تشكل نواة النظام الأنثروبولوجي، حسب "إمانويل طود" هي التي تخلق شكلا محددًا للحياة المعاشة، كما أنها تُؤسس للمعتقدات الدينية والايديولوجية<sup>[1]</sup>، وتصوغ تصورات الأفراد حول المساواة.

وإذا ما كان "إمانويل طود" في دراسته قد أعطى الأولوية للأسرة، بقوله أن "البنية العائلية هي أصل النزاعات بين ثقافة البلد الأصلي وثقافة بلد الاستقرار أكثر من الدين"<sup>[2]</sup>، فإننا في هذا العمل اخترنا التركيز على جوانب أخرى من النظام الأنثروبولوجي، وتحديدًا جانب الدين الذي لم يعره "إمانويل طود" اهتمامًا كبيرًا، يضاف إلى ذلك، نظام القرابة، وبنيات التضامن الجماعاتي، وهو ما جعلنا نختار دراسة مهاجرات الكونغو الديمقراطية من جهة؛ والسنغال من جهة أخرى، لانتمائهن إلى نظامين دينيين مختلفين (المسيحية والإسلام) وبنيتين قَرابيتين متميزتين: أمومية (Matrilinéaire) بالنسبة للكونغوليات، وأبوية (Patrilinéaire) بالنسبة للسنغاليات، وأشكال تضامن مختلفة؛ إذ يسود التضامن الديني-الطريقي (خاصة ما تقوم به الزاوية المريرية أو التيجانية) في أوساط المهاجرين السنغاليين، في مقابل شيوع تضامن جماعاتي (Communitaire) لدى الكونغوليين.

وبما أن المهاجر، يحمل معه إلى مجتمع الاستقرار "عاداته وطرقه في العيش والإحساس والتصرف والتفكير، وكذا لغته ودينه ومختلف البنيات الاجتماعية، والسياسية والذهنية لمجتمعه"<sup>[3]</sup>، فإن من المجدي، نظريًا وميدانيًا، البحث في ما يَنبُج عن نقل هذا الإرث الأنثروبولوجي: الدين، ونظام القرابة، والتضامن الجماعاتي إلى المغرب من نشاط اجتماعي، يميز كل جماعة مُهاجرة عن أخرى، وهو ما سيدعي منا تحديد مضمون مفهوم النشاط الاجتماعي.

#### 4. الهجرة نشاط اجتماعي

يعتبر النشاط الاجتماعي من المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، بل يعتبر موضوع علم الاجتماع وفق "ماكس فيبر" كما أشار إلى ذلك في الجزء الأول من كتاب الاقتصاد والمجتمع<sup>[4]</sup>. ولتحديد مضمون مفهوم النشاط الاجتماعي (L'activité sociale) لا بد من تمييزه عن مفهوم الفعل

[1] Emmanuel TOD, *Le destin des immigrés : assimilation et ségrégation dans les démocraties occidentales*, éd., Seuil, 1994, p. 10

[2] Ibid., p. 381.

[3] Abdelmalek SAYAD, *La double absence: des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*, Paris, éd., Seuil, 1999, p. 18

[4] Max WEBER, *Economie et société/1: Les catégories de la sociologie*, Paris, éd., Pocket, 1995, p. 52 et suiv.

الاجتماعي (L'action sociale). ويفرض علينا هذا الاختيار العودة إلى قاموس علم الاجتماع<sup>[1]</sup>، حيث نقرأ أن النشاط الاجتماعي (L'activité sociale) عبارة عن "سلسلة من الأفعال الاجتماعية التي يمكن أن تتكرر في الزمان"<sup>[2]</sup>. هاهنا يقترب مضمون مفهوم النشاط الاجتماعي من الممارسات الاعتيادية والمحتملة، بينما يعرف نفس المعجم الفعل الاجتماعي (L'action sociale) أنه "الفعل الإنساني غير الانعكاسي (non réflexe)؛ أي كل حدث مرتبط جزئياً بعوامل اجتماعية"<sup>[3]</sup>. ويتبين أن هذا التعريف يقترب من المعنى الذي يقصده فيبر بالفعل الاجتماعي؛ إذ أن هذا النشاط الاجتماعي، لا يعتبر كذلك إلا "بالقدر الذي يراعي سلوك شخص آخر، وهو ما يمنحه بعداً اجتماعياً، فكل شكل من أشكال الاحتكاك بين البشر لا يعتبر سلوكاً اجتماعياً، إلا منذ اللحظة التي يكون موجهاً تبعاً لسلوك الآخر.

لا يعتبر التقليد، والنشاط الاجتماعي المتأثر بالغير، والفعل المتأثر بالحشد الاجتماعي أو بسلوك الناس نشاطاً اجتماعياً حسب ماكس فيبر، وبالرغم من التأكيدات التي أوردها فإنه يعترف بصعوبة التفريق بين النشاط الاجتماعي القسدي الموجه بسلوك الآخر وغيره.

وبما أن المقارنة الإثنوغرافية التي نعتمدها تركز على الاعتيادي، والمتكرر سواء كان بدافع التقليد أو غيره فإننا نفضل استعمال مفهوم النشاط الاجتماعي بمعنى الاعتيادي، كما ذكرنا، سالفاً، لما سيسمح به من رصد للإكراهات الاجتماعية التي تتعرض لها المهاجرات؛ وبالتالي تكشف ملاحظة النشاط الاجتماعي الاعتيادي عن إواليات اشتغال البنية الاجتماعية الثابتة خلف هذه الأحداث الاعتيادية.

ويندرج ضمن سجل النشاط الاجتماعي، جميع السلوكات الدينية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي يمارسها المهاجرون والمهاجرات في بلد الاستقرار سواء استجابة لسلوك الآخرين، أو بدافع التقليد، أو داخل الحشود والمجموعات.

## 5. الهجرة فعل اجتماعي منظم

لا نعني بالفعل المنظم النشاط التي يتم داخل التنظيمات فقط، فحسب "إرهارد فريدينبرغ" (Erhard Friedberg)، "يوجد الفعل المنظم في كل مكان حيث يقوم الاعتماد المتبادل بإجبار الناس على

[1] Frédéric LEBARON, *La sociologie de A à Z : 250 mots pour comprendre*, Paris, Dunod, 2009, p. 6

[2] Ibid.

[3] Ibid., p. 4

تنظيم أنفسهم والتنسيق فيما بينهم من أجل انجاح تعاونهم<sup>[1]</sup>، ويتجسّد هذا النوع من الفعل في جماعات المهاجرات اللواتي عملن على تنظيم أنفسهن قصد التمتع في الفضاء الاجتماعي.

## II. مدخل منهجي

يعتمد البحث، منهجيًا، المقاربة الإثنوغرافية لجمع معطيات ميدانية حول فئتين مهاجرتين هما المهاجرات السنغاليات والكونغوليات، وهو ما سيسمح لنا بإجراء المقارنات الممكنة ورصد الميكانيزمات الاجتماعية المحددة لظروفهن الاجتماعية في المغرب.

### 1. العودة إلى الإثنوغرافيا

تعتبر الإثنوغرافيا من أقدم المقاربات التي استخدمت لفهم المجتمعات البدائية المختلفة، وقد سُجِّل في السنوات الأخيرة إعادة استكشاف مزاياها، وتم توظيفها، ليس لدراسة المجتمعات التقليدية غير الأوروبية، وإنما لفهم المؤسسات والتنظيمات والأوساط الحضرية؛ إذ لم تعد "مقصورة بالضرورة على المجتمع المحلي التقليدي القبلي أو القروي، بل يمكن أن تغطي دراسات للمجتمعات الحضرية، أو الصناعية أو غيرها"<sup>[2]</sup>.

لقد بينت المقاربة الإثنوغرافية أهميتها في فهم الظواهر الجديدة، وهي في طور التشكل. وتتلاءم مع هدف بحثنا الذي يسعى إلى "الفهم أكثر من الوصف المنتظم أو القياس"<sup>[3]</sup>. إن مسعانا ليس تحديد حجم جماعات النساء المهاجرات، ولا اتجاهات نمو هذه الفئة، وإنما رصد الإوالات الاجتماعية، (Mécánismes sociaux) المحركة لديناميات الهجرة النسائية، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على أربعة أصناف من أدوات جمع المعلومات:

- **الملاحظة؛** لكونها تعتبر الأداة الرئيسية في البحث الإثنوغرافي، لجمع المادة الواقعية العيانية، وكذا الملاحظة بالمشاركة، والتي استخدمناها في الأنشطة الجماعية للمهاجرين داخل مؤسسة

[1] حوار مع إرهارد فريدينبرغ، في: فليب كابان، جون فرنسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات (ترجمه عن الفرنسية الدكتور إياس حسن)، دار الفرقد، الطبعة الأولى، 201، ص. 331

[2] روبرت إمرسون، راشيل فريترز، لندا شو، البحث الميداني الإثنوغرافي في العلوم الاجتماعية، (ترجمه عن الإنجليزية هناء الجوهري، مراجعة وتقديم محمد الجوهري)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، [1995] 2010، ص 13.

[3] Jean-Claude KAUFMAN, *L'entretien compréhensif*, Paris, éd., Armand Colin, 2011 p. 31

"الظهيرة"<sup>[1]</sup> (Dahira)، والاحتفالات برأس السنة المسيحية، واحتفالات فاتح ماي، والأنشطة التكوينية لفائدة المهاجرات. وقد خصصنا لذلك "سجل تدوين الملاحظات". لم نعمل على تدوين تتابع الأحداث، بل قمنا فقط، بتسجيل ما لاحظناه من علاقات اجتماعية، وتابعناه من أحداث، وسمعناه من أقوال من المبحوثات، من خلال عشر وضعيات إثنوغرافية (يلاحظ دليل المقابلة الإثنوغرافية في الملحق).

- **المقابلة غير المنظمة؛** وذلك لتجاوز صعوبة تسجيل المقابلات، وقد استعرنا هذه التقنية التي تمت جذورها إلى إرث مدرسة شيكاغو من "بريننتو باتريك" و"لونزارييني كورين" ( Bruneteaux Patrick et Lanzarini Corinne)<sup>[2]</sup>، إذ غالبا ما تؤسس المقابلة المنظمة (Entretien formel)، والمُسجَّلة لعلاقة غير متكافئة بين الباحث والمبحوث؛ تؤثر في نوعية المعلومات المقدمة، كما اخترنا أن تكون هذه المقابلات شبه حرة (Entretien semi-libres)، لكونها تكشف معلومات غير تلك التي حددها الباحث مسبقا في دليل المقابلة.

- **التصوير الفثوغرافي؛** ويعتبر من بين الوسائل الضرورية في المقاربة الإثنوغرافية، فقد استعملها أوائل الأنثربولوجيين والإثنوغرافيين<sup>[3]</sup>، واستمر استعمالها في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، لما تسمح به من رصد للوقائع الاجتماعية، أكثر من الوصف المكتوب.

- **الاستمارة الإثنوغرافية؛** وقد التجأنا إليها، لكونها تبين هوية الباحث، وتسمح للمبحوثات بالنظر إلينا على أننا كذلك، لأن مرحلة استكشاف الميدان بينت أننا نتبدى أمام المهاجرين والمهاجرات في هيئة صحفي أو موظف إداري. وبالرغم من عدم لجوء البحث الإثنوغرافي إلى الاستمارة،

---

[1] يرجع أصل كلمة "ظهيرة" (Dahira) إلى اللغة العربية، وتعني الدائرة؛ أي التجمع الذي يسمح للمريدين البعيدين عن الزاوية الأم باتباع الطريقة الصوفية المرديية (من الفعل يُرِيدُ) التي ظهرت سنة 1886 بالسنغال في سياق الاستعمار الفرنسي لهذا البلد. و"الظهيرة" عبارة عن تنظيم محلي يشرف عليه رئيس، وأمين مال، يقومان علاوة على مهامهما الدينية بتنظيم الذكرى السنوية لنفي مؤسس الطريقة، الشيخ أحمدو بابا مباكي إلى الغابون سنة 1895، ينظر: بحث حول المرديية، [عبر الرابط] :

< [www.htcom.sn/special/mbackebaol/arabe/recherche.doc](http://www.htcom.sn/special/mbackebaol/arabe/recherche.doc) > [اطلع عليه يوم 20 فبراير 2017].

[2] Patrick BRUNETEAUX ; Corinne LANZARINI, « Les entretiens informels », *Sociétés contemporaines*, n°30, 1998 pp., 157-180. Disponible sur <URL: [http://www.persee.fr/doc/socco\\_1150-1944\\_1998\\_num\\_30\\_1\\_1853](http://www.persee.fr/doc/socco_1150-1944_1998_num_30_1_1853)> [Consulté le 15 janvier 2016].

[3] استعمل إدوارد وليم لين (Edward William Lane)، التصوير الفثوغرافي في عمله الإثنوغرافي الموسوم ب: عادات المصريين المحدثين وأخلاقهم، مصر ما بين 1835-1833، (ترجمه عن الإنجليزية سهير دسوم)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

إلا أن ميدان الدراسة يفرض اللجوء إليها، على غرار ما قام به إثنوغرافيون<sup>[1]</sup> مثل "سوترون إيمانويل" (Soutrenon Emmanuel) الذي توسل بهذه التقنية في مقاربتة للميدان.

ونهدف من هذه الأدوات جمع أكبر عدد من المعلومات، حول مختلف جوانب الهجرة النسائية في المغرب، ويتعلق الأمر بأربع أنواع من المعطيات:

- **معطيات شفوية:** مقابلات، وحكايات، ووقائع، يتناقلها المهاجرون فيما بينهم، وتتبع أهميتها في ما تكشفه من إواليات اجتماعية؛
- **معطيات مكتوبة:** الملصقات (Affiches)، والإعلانات، وكل الوثائق غير المقصودة التي ينتجها المهاجرون والمهاجرات في خضم نشاطهم الاجتماعي؛
- **معطيات مُصورة:** خصوصاً الصور، التي عبأناها من خلال تتبع نشاط تنظيمات المهاجرين والمهاجرات، أو تلك التي أنتجها الباحث في ميدان الدراسة. ونعتبر الصورة هاهنا، بمثابة نص يتضمن دلالات؛ تساعد على النظر في الواقع الاجتماعي (La réalité sociale)<sup>[2]</sup>، على غرار ما قام به، مثلاً، "إرفينغ كوفمان" (Erving Goffman)<sup>[3]</sup> في مقال حول طقوس الأئوتة<sup>[3]</sup> انطلاقاً من صور نشرتها مجلات.
- **معطيات مسجلة:** وهي عبارة عن تسجيل لمقابلات، سواء تلك المنشورة على صفحات مجموعات المهاجرات، أو تلك التي أنتجناها في إطار الملاحظة الميدانية.

## 2. العينة: التمثيلية الإحصائية أم التمثيلية النوعية؟

لن نسعى إلى بناء عينة تمثيلية لمجتمع البحث المكون من فئتي السنغاليات والكونغوليات، لأن ذلك غير متاح، وغير ممكن بالنظر لغياب قوائم كاملة بأعداد المهاجرات. كما ليس من الضروري السعي لمثل هذه التمثيلية في الأبحاث الإثنوغرافية، لأن هدف دراستنا ليس معرفة حجم هذا المجتمع

[1] Emmanuel SOUTRENON, «Le « questionnaire ethnographique »: réflexions sur une pratique de terrain», *Genèses*, Vol., 3, n° 60, 2005, pp. 121-137. Disponible sur: <URL: <https://www.cairn.info/revue-geneses-2005-3-page-121.htm>> [Consulté le 18 janvier 2016].

[2] Fabio LA ROCCA, « Introduction à la sociologie visuelle », *Sociétés*, [en ligne] Vol., n° 95, 2007, pp. 33-40. Disponible sur <URL: <https://www.cairn.info/revue-societes-2007-1-page-33.htm>> [consulté le 19 août 2017].

[3] Erving GOFFMAN, «La ritualisation de la féminité», *Actes de la recherche en sciences sociales*, [en ligne] Vol., 14, avril 1977, pp., 34-50. Disponible sur <URL: [https://www.persee.fr/doc/arss\\_0335-5322\\_1977\\_num\\_14\\_1\\_2553](https://www.persee.fr/doc/arss_0335-5322_1977_num_14_1_2553)> [consulté le 24 août 2016].

ولا دراسة اتجاهات تطوره العددية، ولا الاختبار الإمبريقي للعلاقة بين متغيرين أو أكثر، بطريقة إحصائية، بل نسعى إلى فهم سيرورة تشكل الهجرة النسائية انطلاقاً من البلدان الأصلية، والنشاط الاجتماعي للمرأة المهاجرة في بلد "الإقامة". بمعنى آخر، نريد البحث في الإوالات الاجتماعية المحركة لهذه الهجرات، والتي تكشفها الملاحظة المكثفة للحالتين المدروستين: نساء السنغال والكونغو الديمقراطية.

ورغم هذه المبررات النظرية، انشغلنا بموضوع التمثيلية بصيغة أخرى؛ إذ اخترنا نساء السنغال لأنهن يمثلن جانبا كبيرا من خصائص دول الغرب الأفريقي، بالمثل الذي تمثل به نساء الكونغو الديمقراطية، نسبياً، دول أفريقيا الوسطى، لأن "الجانب الأهم في اختيار العينة هو تحديد المميزات ذات الصلة [بالظاهرة]، وليس الإجراء التقني بحد ذاته، على أهميته البالغة"<sup>[1]</sup>. إن حديثنا عن الغرب الأفريقي وأفريقيا الوسطى باعتبارهما منطقتين مختلفتين، لا يعني أننا ننفي الاختلافات الداخلية القائمة في كل منطقة على حدة. ففي بلدان الغرب الأفريقي تسجل اختلافات بينة بين إثنيات لها تقاليد عريقة في الهجرة، وأخرى معروفة باستقرارها وارتباطها بالأرض، ففي السنغال، تتميز الإثنيات الناطقة بـ"الولوف" (Wolof) بهجرات مكثفة منذ القرن التاسع عشر، بينما لم تعرف إثنيات أخرى مثل "سرر" (Serer) و"بساري" (Bassari) حركات هجرة، وبشكل محدود إلا في منتصف القرن العشرين<sup>[2]</sup>.

لقد تشكلت العينة التي لاحظناها من 107 مهاجرة<sup>[3]</sup>، ويبين الجدول التالي مبررات اختيار نساء هاتين الدولتين، وما يمكن أن يسمح به ذلك من تمثيلية، نوعية.

جدول رقم (1): دول ممثلة لفضاءات الهجرة

محددات سوسيو اقتصادية	الاختلاف	المشترك	مبررات الاختيار	
دولة هجرة واستقرار في نفس الوقت لباقى دول الغرب الأفريقي	الانتماء الإسلامي	تبنى برامج التقييم الهكلي منذ أواسط الثمانينات؛	من أكبر الدول في أفريقيا الغربية	السنغال
دولة هجرة واستقرار في نفس الوقت لباقى دول أفريقيا الوسطى	الانتماء المسيحي	ارتفاع مستويات التحضر؛	أكبر دولة في أفريقيا الوسطى	الكونغو الديمقراطية

المصدر: إنجاز الباحث.

[1] إسماعيل ناشف، مرجع سابق، ص. 126.

[2] Jean-Loup Amselle (dir.), *Op.cit.*, p., 18.

[3] لا توجد حسب ريمون بودون أي علاقة بين عدد الأفراد الملاحظين في إطار بحث وجودة التحليل، فقد أشار إلى أهمية بحث "ميرا موماروفزكي" (Mira Komarovskiy) حول تأثير البطالة على مكانة رب العائلة (Chef de famille)، رغم اعتماده عينة جد محدودة لا تتجاوز 59 فردا في مجموعها، ينظر:

- Raymond BOUDON, Fillieule RENAUD, *Les méthodes en sociologie*, Paris, éd., PUF, 2012, p. 116.

تنتهي 61 مهاجرة (57%) من المبحوثات إلى السنغال، بينما تتحدر 46 (43%) منهن من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتمثل الفئة العمرية [25-34] من هؤلاء المهاجرات ما يقارب النصف، 48%، كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (2): توزيع المبحوثات حسب السن

النسبة	التردد	الفئة العمرية
30%	32	[18-24]
47%	51	[25-34]
19%	20	[35-49]
4%	4	[50-64]
<b>100%</b>	<b>107</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: البحث الميداني، 2016-2017

لا تتمتع نسبة 38% على رأسمال تعليمي، كما لا تتجاوز نسبة الحاصلين على تعليم ابتدائي وإعدادي 29%، كما نسجل وجود مهاجرات برأسمال تعليمي جامعي يعادل 6% من مجموع المبحوثات، كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (3): توزيع المبحوثات حسب المستوى الدراسي

النسبة المئوية	التردد	المستوى التعليمي
39%	42	بدون
16%	17	ابتدائي
12%	13	اعدادي
15%	16	ثانوي
7%	7	جامعي
11%	12	تكوين مهني
<b>100%</b>	<b>107</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: البحث الميداني، 2016-2017

ويبين توزيع المبحوثات حسب المستوى الدراسي، كون الهجرة تطل جميع الفئات الاجتماعية، ما يدل على مفاعيل محددة تولد هذه الظاهرة، سوف نتضح معالمها بتحليل متغيرات أخرى، مثل الوضع العائلي للمبحوثات، الذي يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4): توزيع البحوثات حسب الوضع العائلي

النسبة المئوية	التردد	الوضع العائلي
52%	56	عازبة
39%	42	متزوجة
2%	2	أرملة
7%	7	مطلقة
<b>100%</b>	<b>107</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: البحث الميداني، 2016-2017

تتميز المهاجرات المبحوثات بوضعية العزوبة، بنسبة تتجاوز النصف، ويفسر ذلك من جهة بهيمنة الفئة العمرية الشابة، وفي اعتبار وضعية العزوبة المتحررة من الالتزامات الاجتماعية عاملا مساعدا للمرأة على الهجرة؛ مع ما يعنيه ذلك من تغيرات مسّت ثقافة الشباب وقيمه. ويقف وراء اختيار المهاجرات المغرب عدة مبررات، تتمثل في:

جدول رقم (5): أسباب اختيار الهجرة إلى المغرب

النسبة المئوية	التردد	السبب
29%	31	البحث عن العمل
23%	25	السلم والاستقرار الذي يتمتع به المغرب
16%	17	العبور إلى أوروبا
7%	7	ضمان مستقبل أفضل
6%	6	دون تحديد سبب معين
5%	5	المغرب مكان أفضل
4%	4	حب المغرب
2%	2	الالتحاق بالزوج
2%	2	لا يوجد بديل
2%	2	لا شيء
2%	2	التجارة
2%	2	أوراق الإقامة
1%	1	المغرب بلد إسلامي
1%	1	التكوين
<b>100%</b>	<b>107</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: البحث الميداني، 2016-2017

تكتسي هذه التبريرات أهميتها لكونها تحيل على الإليات الاجتماعية (sociaux Mécanismes) الثاوية خلف عبارات من قبيل: "حب المغرب"، "وتأمين المستقبل"، و"انتشار الأمن والاستقرار"، التي

غالبا ما تعلنها هؤلاء المهاجرات للباحث للتستر على مشروع الهجرة الحقيقي بالنسبة للبعض؛ لأن العبور إلى أوروبا يظل هاجسهن. كما نطرح انسجاما مع اشكالية البحث أن تتوع هذه التبريرات، يبين أن مآلات الهجرة النسائية في المغرب يحكمها أكثر من منطق (Logiques migratoires).

وتفرض علينا دراسة دينامية الظاهرة على المستوى المحلي، في أكادير والرباط، انطلاقا من تتبع نشاط المهاجرات، الانتقال إلى مستويات تحليل ماكروبنوية، خاصة بدول الغرب الأفريقي وإفريقيا الوسطى، بغية فهم أسباب الهجرة في البلدان الأصلية للمهاجرات.

يصعب الاطمئنان إلى انتقال كهذا، (من المحلي إلى مستويات أكبر) دون مبررات معرفية. لذا لا بُد من تقديم ما يكفي من الحجج. يقول "كيلفورد كيرتز": "إننا نأمل أن نجد في تلك النظرة المصغرة ما يمكن أن نتعلمه من المكبرات وأن نصل للحقائق العامة خلال بحثنا ودراستنا لحالات خاصة"<sup>[1]</sup>. إن من شرط المقارنات انطلاقا مما هو محلي، توفر شرط التشابه أو الاختلافات الكبرى، خصوصا تلك التي تطبع التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي في كل محلية (Localité).

كان هدفنا من التركيز على نساء مهاجرات من السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، هو استثمار ما يسمح به الاختلاف من تحليلات ثرية، وتمثليات هامة، وتعميمات ممكنة. إن أهمية المعطيات الميدانية، وخصوصيتها من وجهة نظر سوسيولوجية<sup>[2]</sup>، تتحقق إن كانت غير منسجمة (Hétérogènes).

ويوضح الجدول التالي توزيعا لعينة البحث حسب انتمائها لفضاء الغرب الأفريقي أو لأفريقيا الوسطى، وممكنات، التمثيلية والتعميم التي يمكن أن تقود إليها دراسة جماعتي نساء السنغال والكونغو الديمقراطية.

[1] كيلفورد غيرتز، الإسلام من وجهة نظر علم الإناسة: التطور الديني في المغرب وأندونيسيا، (ترجمة عن الإنجليزية أبو بكر أحمد باقادر)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص. 16.

[2] تؤدي العينة المختارة بتقنية كرة الثلج (Boule de neige) إلى معلومات متشابهة لكون كل مبحوث يحيل على شخص غالبا ما يكون من نفس الفئة التي ينتمي إليها.

جدول رقم (6): الممكنات التمثيلية لعينة البحث

محددات التعميم	نساء منحدرات من :	
تاريخ مشترك مع المغرب غلبة الاستعمار الفرنسي سيادة الثقافة الإسلامية	الغرب الأفريقي	الفئة التمثيلية رقم 1 نساء مهاجرات من دولة السنغال
غياب علاقات تاريخية ممتدة في الزمان غياب مشترك ديني (سيادة المسيحية) إرث استعماري مختلف حادثة العلاقات المغربية مع هذه الدولة حادثة العلاقة بين المغرب ومواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية	أفريقيا الوسطى	الفئة التمثيلية رقم 2 نساء مهاجرات من جمهورية الكونغو الديمقراطية

المصدر: من إنجاز الباحث.

يبين هذا الاختيار أهمية اعتماد عينة "نوعية"، فهي تمكن من تعميم النتائج على باقي الفئات التي تشترك معها في نفس الخصائص، فقد سمح مثلا التركيز على الهجرة الجزائرية، لعبد المالك صياد تعميم ما توصل إليه على الهجرات الشمال أفريقية، التي تولدت من نفس الظروف التي عرفتها بلدان الانطلاق<sup>[1]</sup>، وحكمتها نفس السياقات في بلد الاستقرار. وبما أن بلدان الغرب الأفريقي من جهة، وبلدان أفريقيا الوسطى من جهة أخرى تتمايز بقدر ما تتشابه فيما بينها، فإن اختيار نساء السنغال والكونغو الديمقراطية، سيسمح بمقارنات وتعميمات ممكنة.

### 3. من النظر الإثنوغرافي إلى التحليل السوسيو إثنوغرافي: مستويات بناء التحليل

إن هدفنا من اعتماد المقاربة الإثنوغرافية أساساً لجمع المعطيات، هو رصد ما تحيل عليه بشكل غير مباشر من إواليات اجتماعية لاواعية؛ محركة للسلوك الاجتماعي، كما طرح ذلك السوسولوجي الفرنسي "دانييل برتو"<sup>[2]</sup> (Daniel Bertaux).

لن يكون هدفنا في هذا العمل الذي نبتغي أن يكون سوسيو إثنوغرافيا، البحث في منطق السلوك الاجتماعي لكل مبحوث، وإنما كشف آثار الإواليات والسيرورات الاجتماعية (les mécanismes et les processus sociaux) التي لا تظهر منذ الوهلة الأولى، وإنما بعد قراءات متعددة، وتخيل

[1] تراجع دراسته الهامة:

- Abdelmalek SAYAD, *La double absence... Op.cit.*

[2] Daniel BERTAUX, *L'enquête et ses méthodes. Le récit de vie*, Paris, éd., Armand Colin, 2010, p. 54.

سوسيولوجي (Imagination sociologique)، لنوعية العلاقات التي تكشفها المادة الإثنوغرافية، وسنقوم بذلك، عبر رصد مشيرات (Indices): جمل بسيطة، أو أسماء... تحيل على الإليات الاجتماعية (Mécanismes sociaux)؛ وخاصة مشيرات الاشتغال (Indices de fonctionnement) التي تحيل على العلاقات بين الأفراد، والجماعات والمؤسسات.

يسمح لنا هذا الاختيار بالانتقال من التحليل الاجتماعي، أي من الوصف ونقل الأقوال والوقائع إلى النظر السوسيولوجي. ولا بد من التميز هاهنا بين الاجتماعي (Le social) الذي ننطلق منها، والسوسيولوجي (Le sociologique) الذي نسعى إلى تقديمه، لأن الوعي بأهمية تحقيق هذا الانتقال جزء من المنهج السوسيولوجي. ويميز "جون كلود كوفمان" (Jean Claude Kaufmann)، بين الاجتماعي والسوسيولوجي كما يلي:

"يكون النموذج الاجتماعي قابلا للنقاش داخل مؤسسات إنتاج المعلومات، وفي الإعلام كذلك، وفي النقاشات العمومية. ويكون الإنسان العادي (L'homme ordinaire) قادرا على قول ما إن كان ما كُتِبَ حوله يتوافق مع ما يعرف عن نفسه أو لا يتوافق (...). أما بالنسبة للنموذج السوسيولوجي، فيحتاج لزمان طويل كي يكتشف، ويتعرض للنقد ومحاولات الدحض [النظري]"<sup>[1]</sup>.

سوف يمكننا هذا الحذر المنهجي، وفق ما نطمح، من ولوج صلب عمل سوسيولوجي من جهة، وفي "مُحاجة" بعض التصورات حول هجرة نساء دول الساحل وجنوب الصحراء إلى المغرب، والتي أنجزت في السنوات الأخيرة، واتخذت من نفس المجال الجغرافي الذي اخترناه للبحث ميداناً للدراسة.

### III. الإطار الميداني والزمني للبحث، وسياق إنتاج المعلومات

لم تعد دراسة الهجرات تتم انطلاقاً من ميدان محصور في رقعة جغرافية محددة، تشكل المصدر الوحيد لجمع المعلومات. بل يتعلق الأمر بميدان مُتَشَطِّ (Terrain éclaté) ومائع (Liquide) بالنظر للحركية التي تميز مهاجري ومهاجرات دول الساحل والصحراء؛ وبالتالي سوف نكون إزاء ميادين بحث متعددة، تشكل منطلق عملنا، وميادين مترابطة بها قد تتجاوز حدود مدينتي أكادير

[1] Jean Claude KAUFMANN, *Op. cit.*, p. 27.

والرباط التي تجري فيهما البحث<sup>[1]</sup>. سوف نتنقل من محلية (Localité) إلى أخرى، متجاوزين الحدود الوطنية في بعض الأحيان، ومخالفين بذلك المقاربات والدراسات التي تسجن نفسها في إطار محلي أو وطني. سنقوم بذلك، عبر حركة "ذهاب- وإياب جدلية ومستمرة ما بين التفاصيل المحلية، والبنى الكلية الكبيرة؛ إذ يلزم الباحث حسب "جون كلود كوفمان" ألا يتوقف عن البحث بين "التفاصيل الأكثر محلية" والبنى "الكلية الأكثر شمولية"، متوقفا في مستويات بينية (Mésosociologique) للنظر عن قرب<sup>[2]</sup> في الظاهرة المدروسة.

وفي نفس هذا الاتجاه، يرى ريمون آرون، بأنه "بالرغم من خطر التيه في الفلسفة، لا أتصور سوسولوجيا مُكتفية بأبحاث ميدانية في التفاصيل. لأن فهم الكل الاجتماعي لا ينتج ولا يمكن أن ينتج عن أبحاث ميدانية تجزئية"<sup>[3]</sup>، ويضيف أن "الانشغال بفهم الكلي لا يجب أن يُقصى من السوسولوجيا لكي تحافظ على نفسها لأن السوسولوجيا إذا ما كانت تعتمد فقط على الأبحاث الميدانية، و التفاصيل، فإنها ستصبح بكل بساطة، مجرد تقنية بحث"<sup>[4]</sup>.

إن ما يدفعنا إلى تبني هذا الطرح، من جهة، هو الحركية التي تميز ظاهرة الهجرة، إذ يصعب حصرها في ميدان بحثي محدد، ومن جهة أخرى، الوعي بمحدودية، الانطلاق من ميدان محدد واعتباره "محتوى السيرورات الاجتماعية"، التي ندرس.

## 1. محليات بحث

لا يمكن، تبعا لـ"إفريت يوغز" (Evrett Huges) الشروع في البحث الميداني، إلا بعد القيام بعمل أولي استكشافي "لفضاء يتم فيه تقاسم المدلولات"<sup>[5]</sup> (Significations)، واختياره ميدانا ممكنا

---

[1] لم يعد الإطار الوطني كافيا لتحليل الظواهر الاجتماعية، إذ تم انتقاد الوطنية المنهجية (Le nationalisme méthodologique) من قبل عدة باحثين، بل إن اعتبار الإطار الوطني بمثابة محتوى للسيرورات الاجتماعية أصبح عائقا أمام تطور العلوم الاجتماعية، تراجع مقدمة كتاب:

- Saskia SASSEN, *La globalisation. Une sociologie*, Paris, éd., Gallimard, [2007], 2009, p. 9

[2] Jean Claude KAUFMANN, *Op. cit.*, p. 87

[3] Raymond ARON, *Dix-huit leçons sur la société industrielle*, Paris, éd., Gallimard, 1962, p. 21

[4] *Ibid.*, p. 12

[5] Evrett-Cherrington HUGUES, *Le regard sociologique. Essais choisis*, (Textes rassemblés et présentés par Jean-Michel Chapoulie), Paris, éd., Ecole de Hautes Etudes en Sciences Sociales, [1996], 2012, p. 274.

للبحث، لذا حاولنا، استنادا على ما أورده "فلورنس فيبر"، و"ستيفان بُو"<sup>[1]</sup> ( Florence Weber et S tphane Beaud ) أن نختار ميدان البحث وعلاقتنا بالمبجوثين، بناء على ما يلي:

**1.** أن يتميز ميدان البحث بوجود معارف متبادلة بين الأشخاص (Interconnaissance)؛

أي أن يتواجدوا في علاقة مباشرة تجاه بعضهم البعض، ويتوفر كل واحد منهم عن معلومات عن الآخر. فلا وجود لميدان بحث، ولا لبحث إثنوغرافي بدون هذه المعلومات المتبادلة. ولا تعني هذه المعارف المتبادلة الانسجام، بل تعني الصراع كذلك، فكل ميدان تخترقه صراعات ومنافسات...، ولم نختار ميدان الرباط إلا لكونه يتميز بخاصيتي كثافة العلاقات الاجتماعية، وصراع متولد من استقرار فئة المهاجرين والمهاجرات به؛

**2.** أن يوفر الباحث لنفسه وسائل التحليل التّفكّري (L'analyse reflexive) في بحثه

الميداني، كأن يحلل كيف يتصور الباحث المبجوث، وكيف نشأت هذه العلاقة، وتطورت. مثلا إذا ظهرت أشياء مفاجئة للباحث فهذا يعني أنه كان يتوقع شيئا آخر، يجب أن يتوقف عنده بالتحليل الذي يطلق عليه "التفكر". وقد تبين بالفعل، في مرحلة البحث الاستطلاعي للميدان أننا نتبدى للمهاجرات في هيئة صحفي، وهو ما جعلنا ندرج، كما سبق القول تقنية الاستمارة في هذا البحث الإثنوغرافي، كي نمح عبرها لأنفسنا هوية "الباحث".

**3.** البحث لمدة طويلة: يعتبر طول المدة الزمنية التي يجتازها الباحث في ميدان الدراسة،

شرطاً للبحث الإثنوغرافي، سواء أكان ذلك لمدة سنة أو شهر، لكن لا يمكن أن تتقلص المدة إلى أربعة أيام متقطعة، لأن الوقت الذي نجتازه في مكان الدراسة، بقدر ما يكون طويلا، بقدر ما يفتح إمكانية اللقاء مع المبجوثين والمبجوثات، وتحديد هوية الباحث، ومكان إقامته. ويلفت "ستيفان بُو" انتباه الباحثين الى عدم الاكتفاء بالبحث الميداني مع المبجوثين بل لا بد من استغلال ما تقدمه الإحصائيات المتوفرة. فالإثنوغرافي، يستعمل جميع الوثائق السابقة لدراسته، من أرشيفات، وجرائد محلية، ووثائق خاصة...

لقد سعينا إلى احترام تلك الشروط، باختيارنا إجراء البحث الميداني في 10 أحياء بمدينة الرباط، و6 بأكادير الكبير وضواحيه، تعرف استقرارا كبيرا للمهاجرات من دول الساحل وجنوب الصحراء،

[1] Florence WEBER, S tphane BEAUD, *Guide de l'enqu te de terrain*, Paris,  d., La D couverte, 2010, p. de 273   290.

خلال سنتين، وإن كانت تتميز بالتقطع. وقد استندنا في عملنا الميداني على سجل الميدان<sup>[1]</sup> (Journal de terrain) يسمح لنا برصد مجتمع البحث، وسياقات نشاطه الاجتماعي.

اخترنا إجراء البحث الميداني في محليات محددة بأكادير الكبرى وضواحيها: أكادير<sup>[2]</sup>، وإنزكان، وأيت ملول، والقليعة، وسيدي بيبي، وخميس أيت عميرة، ومقارنة ميدان البحث مع أحياء أخرى في مدينة الرباط (القامرة، والأقواس، وإقامة الصباح في يعقوب المنصور، وحي التقدم، والبويتات، والمنال، وG5، وحي المحيط، وشالا). وقبل الشروع في إجراء المقابلات المعمقة مع المهاجرات، ارتأينا رصد الفضاءات الاجتماعية (أسواق، وكنائس، وأحياء، وإقامات سكنية، وضيعات فلاحية) التي تتردد عليها المهاجرات بشكل بادٍ للعيان.

وقد تحكّم في اختيار فضاءات البحث، جملة من الاعتبارات. لقد شكلت أحياء مدينة الرباط، خاصة حي التقدم، مثلاً، ميدان دراسة لبعض الدراسات التي اتخذت المهاجرين "الأفارقة" موضوعاً لها، مثل أبحاث "إلي كولد شميت" (Élie Goldschmit) و"كليير إسكوفي" ومهدي عليوة و"محمد تيميرا"<sup>[3]</sup>، و"ميشيل بيرالدي"، إضافة إلى أبحاث ميدانية أخرى أجرتها الجمعية المغربية لدراسات الهجرة منذ بداية سنة 2003. لقد مرّ على إجراء هذه الأبحاث ما يزيد عن عشر سنوات، وهي مدة كافية ستسمح لنا، برصد ديناميات ظاهرة الهجرة عموماً والهجرة النسائية بالخصوص. كما أن اختيارنا لمدينة الرباط، يندرج في إطار التقليد الأنغلو ساكسوني في البحث الميداني، الذي يعيد البحث في نفس الأماكن التي شكلت ميدان بحث بالنسبة لبعض الدراسات السابقة المشار إليها. إن هذا التوجه يسمح بتطوير البحث العلمي، ومراجعة الأبحاث المنشورة. وبهذه الطريقة سوف يتم تجاوز النقد الموجه للعمل الإثنوغرافي، الذي يكون فيه الباحث وحده المسؤول عن ميدانه البحثي. وبالتالي، لم يعد يُعول على الجوانب الذاتية مثل أخلاقيات البحث العلمي، وحدها، ضماناً لمصداقية المعلومات التي بُني عليها تحليل ظاهرة ما، بل لا بد من دراسات لاحقة، تعيد النظر فيما تم بحثه. أما مبرر اختيار مدينة

---

[1] يُعرّف دفتر الميدان بأنه دعامة أساسية لجمع المعطيات، وتسجيل تفكير الباحث حول الموضوع بعد كل حصة بحث ميداني. يراجع: Gérard NOIRIEL, «Journal de terrain, journal de recherche et auto-analyse. Entretien avec Florence Weber», *Genèses*, n° 2, 1990. pp. 138-147. Disponible sur: <[https://www.persee.fr/doc/genes\\_1155-3219\\_1990\\_num\\_2\\_1\\_1035](https://www.persee.fr/doc/genes_1155-3219_1990_num_2_1_1035)> [Consulté le 11 mars 2015].

[2] تم إدماج الجماعات الترابية: تكوين، وأنزا، وبنسركاو ضمن جماعة أكادير منذ التقسيم الجماعي لسنة 2009.

[3] Mahamet TIMERA, art. cit.

أكادير الكبرى وضواحيها، ميدانا للبحث، فيتمثل في أن أيًا من الباحثين لم يتناول هذا الميدان، ولم تنشر حوله أي دراسة تتناول ظاهرة استقرار مهاجري دول الساحل والنساء<sup>[1]</sup>.

## 2. الإطار الزمني للبحث / أم زمنية للبحث ؟

يعمد الباحثون إلى تحديد صارم لمكان البحث، ويحصرونه في رقعة جغرافية محددة، يفترضون أنها محتوى لجميع السيرورات الاجتماعية، وبقدر ما خالفنا هذا المبدأ لعيوبه المنهجية، سنخالف مجدداً الإطار الزمني للبحث. إن هذا التحديد المكاني والزمني ينطويان على افتراض غير معن يعبر الزمكان حاوي للعلاقات الاجتماعية<sup>[2]</sup>. ليس زمن الظاهرة هو زمن البحث الميداني، ولا يمكن لأي باحث أن يحدد فترة زمنية للبحث، لأن ذلك ينطوي على افتراض آخر، مفاده أن تلك الفترة الزمنية التي يحددها هي محتوى السيرورات الاجتماعية، التي كونت الظاهرة. إن اعتماد أكثر من زمنية، واعتماد الزمن الطويل، من شأنه أن يقلص من عيوب اعتبار الزمن "حاوية العلاقات"، فقد طالب "توربير إلياس" باعتماد الزمن الطويل، وانتقد انكفاء علماء الاجتماع في الزمن الحاضر، لأن الحاضر ليس سوى لحظة ضمن تطور كبير<sup>[3]</sup>.

ولتجاوز هذا الاشكال سوف نعتمد زمنية متعددة (Temporalités):

- زمنية القرن الرابع عشر، التي حددت جانبا من علاقتنا بالمتحدرين من دول الساحل وجنوب الصحراء، خصوصا في عهد الدولة السعدية؛
- زمنية القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين التي أنتجت فيها علاقتنا بالمختلف دينيا، خاصة المسيحيين في سياق التغلغل الاستعماري في المغرب؛
- زمنية الاحتلال الفرنسي للمغرب، ففيه تأسست علاقة جديدة مع الأجنبي، إذ استقدمت فرنسا مقاتلين سينغاليين مع زوجاتهم إلى المغرب، كما تأسست في هذه الفترة مختلف الكنائس التي اعتبرت حاليا جاذبة لاستقرار المهاجرين؛

---

[1] أجريت جميع الأبحاث الميدانية المنشورة حول مهاجري دول الساحل والصحراء في مدن الرباط، والدار البيضاء، وطنجة، ووجدة ... بينما لم تنشر، لحد الآن، أي دراسة أجريت في أكادير الذي اخترناه ميدانا للبحث، كما أن تقارير أطباء بلا حدود ركزت على وضعية المهاجرين الأفارقة في مجموعة من المدن باستثناء أكادير الكبرى وضواحيها.

[2] إسماعيل ناشف، مرجع سابق، ص. 121

[3] Norbert ELIAS, «Le repli des sociologues dans le présent », *Genèses*, [en ligne], n° 52, sept., 2003, pp. 133-151. Disponible sur: <<https://fr.scribd.com/document/125467374/Elias-Le-repli-des-sociologues-dans-le-pre-sent-pdf>> [Consulté le 18 décembre 2016].

- زمنية نهاية 1980 إلى اللحظة الراهنة، لأنها عرفت تحولات كبيرة في الدول الأفريقية، أهمها سياسات التقويم الهيكلي، وتدفعات الهجرة من / وعبر المغرب في اتجاه أوروبا...

### 3. سياقات البحث وصعوباته، وتجربة الميدان

إن ما يميز عمل الباحث في علم الاجتماع، حسب "سيرج بوغام" (Serge Paugam) هو اليقظة النقدية<sup>[1]</sup> التي ترافقه في جميع مراحل البحث، بدءا باختيار موضوع البحث، ومنهجيته، ومرورا بالعلاقة بالميدان والمبجوثين، وانتهاء بتحليل المعطيات، وتحرير النتائج والانخراط في النقاش العمومي. من الملاحظ أن أغلب الباحثين "لا يقومون بهذا الوصف كجزء داخلي من النص العلمي المنشور"<sup>[2]</sup>، بالرغم من أن الاعتبار الأساس الذي يقف خلف ذلك هو أن "الوعي بالمنهج هو جزء أساسي من آليات عمله كمنهج"<sup>[3]</sup>. وتبعاً لذلك، سنقوم بتفكير علاقتنا بالميدان والمبجوثين، عبر إعادة بناء سياقات جمع المعلومات، وصعوباتها.

أنجز البحث الميداني في فترات متفرقة خلال سنتين (2016-2017)، وفق برنامجي زمني، في سياقات زمنية، تعرف تحولات كبيرة في مجال الهجرة، أهمها :

- مبادرة المغرب لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب في وضعية غير قانونية، وما سمح به ذلك من تبيد مخاوف المهاجرين والمهاجرات تجاه الساكنة؛
- تصاعد النقاش حول قضايا الهجرة في المغرب، كما تشهد على ذلك الندوات المخصصة للموضوع في هذه الفترة؛
- السماح للمهاجرين بتأسيس الجمعيات القانونية.

لقد شجعنا هذه السياقات، نسبياً، على الولوج إلى ميدان البحث، غير أنها لم تسعفنا على تجاوز مختلف صعوباته. وتتأني أولى هذه الصعوبات من اختيارنا ميداني بحث (أكادير والرباط)، متباعدين؛ تفصل بينهما مسافة 550 كلم، وهو ما تطلب منا بذل جهد كبير للتنقل المستمر بين هاتين المدينتين، وتعبئة موارد مالية قصد مواجهة مصاريف السفر والاستقرار في الرباط، تحديداً. وإذا ما كانت الصعوبات المرتبطة بتشتت ميدان البحث، ممكنة التجاوز والتحمل، فقد واجهتنا عوائق غير متوقعة،

[1] Serge PAUGAM, «La réflexivité du sociologue», In: Serge PAUGAM: *L'enquête sociologique*, Paris, éd., PUF, (2012) [2010], pp., de 441 à 445.

[2] إسماعيل ناشف، مرجع سابق، ص 127.

[3] نفس المرجع.

ترتبط، في الآن ذاته، بالمهاجرات المبحوثات، والساكنة المحلية، وبعض الفئات من المهاجرين؛ إذ شككت المهاجرات أثناء لقاءاتنا الأولى معهن في انتمائنا إلى فئة الطلبة، كما تشي بذلك عبارة: هل "أنت صحفي؟". وقد استخلصت المهاجرات، كما بدا لنا، من مقارنتهن بين الطلبة الذين تصادفهن يوميا في الرباط وأكادير وبيننا أن: "الطالب الحقيقي لا يمكن أن يكون في مثل عُمرنا"، ما يعزز لديهن فرضية انتمائنا إلى فئة أخرى "لا تبعث على الاطمئنان"، كما عبر بعض المهاجرين عن "رفضهم" لنشاطنا البحثي، بالقول: "تستفيدون في غفلة منا من الدعم المالي، باستغلال قضيتنا (Localités) (Vous mangez l'argent dernière nous !). وبالمثل، تنتظر ساكنة محليات (Localités) البحث في الرباط، بالخصوص، إلى نشاطنا البحثي بعين الريبة، وقد فهمنا من نظرتها إلينا كوننا نتستر عن هدف آخر يتمثل في البحث عن الجنس. دفعتنا هذه الصعوبات إلى البحث عن إخباري (L'informateur) يمكن أن يساعدنا على الولوج إلى ميدان البحث. ولم يكن من الممكن الوصول إليه لولا توسط أحد تجار التقسيط في "القامرة" المتحدر من سوس، بيننا وبين إخباريين: سنغالي وكونغولي في مرحلة أولى من البحث. وبقدر ما تتطور علاقتنا بالإخباريين، يطلبون منا بشكل غير مباشر مساعدتهم ماديا نظير مرافقتهم لنا في الميدان. وعلى الرغم من التوضيحات التي نقدمها لهم بخصوص عملنا البحثي، والتأكيد على أننا لا نبتغي منه الحصول على مقابل مادي من لدن أي جهة، وإنما نسعى، فقط، إلى استكمال الدراسة، فإن هؤلاء يتخلون عن المساعدة التي يقدمونها لنا، ما جعلنا في بحث متواصل عن مهاجر جديد يقبل بدور "الإخباري".

وعلى الرغم كذلك، من وساطة هؤلاء الإخباريين، لم نتمكن من استخدام وسائل البحث الاعتيادية مثل التسجيل الذي يرفض باستمرار. وقصد تجاوز هذه العوائق، حاولنا الاعتماد على أكثر من مصدر معلومات مثل:

- الإعلانات والملصقات (Affiches)؛
  - الحضور في الأحداث الدالة في مجتمعات المهاجرين مثل تنظيم الاحتفالات الدينية؛
  - المقابلات غير المهيكلة اعتمادا على دفتر ميدان، ما سمح لنا برصد خطابات المهاجرات ...
- وتبين صعوبات البحث المشار إليها، مبرر اعتمادنا المقاربة السوسيو انثوغرافية؛ إذ يصعب إجراء البحث بشكل مهيكول ومتفاوض حوله مع المبحوثات.